التجار الحلبيون في القاهرة خلال القرن السادس عشر

دكتور
حسام محمد عبدالمعطي أحمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
قسم العلوم الإنسانية
كلية الآداب – جامعة قطر

شكل التجار الحلبيون جزءًا مهمًا من بنية المجتمع القاهري خلال القرن السادس عشر، لا سيما بعد أن ساهمت العديد من العوامل في هجرة الشوام بشكل عام، والحلبيين بشكل خاص للقاهرة خلال القرن السادس عشر، فلم تكن هناك حدود سياسية تحول دون الانتقال والترحال بين حلب والقاهرة، ورغم أنه ثمة عوامل عديدة كانت وراء الهجرة الحلبية إلى القاهرة آنذاك، إلا أن الوجود الحلبي في القاهرة يضرب بجذوره إلى فترات تاريخية أقدم من ذلك بكثير. فمنذ العصر العباسي، كان للحلبيين وجود قوى في القاهرة. كما شهد العصر المملوكي هجرة حلبية قوية إلى القاهرة، لا سيما بعد الاجتياح المغولي لبلاد الشام، حيث شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة عشية نهاية العصر المملوكي. غير أن القاهرة شهدت هجرة واسعة النطاق من حلب إليها، كنتيجة للمعطيات الظرفية لتلك الفترة. الأمر الذي أظهر الوجود الحلبي كظاهرة واضحة للعيان، نستشفها من خلال دراسة النخبة التجارية لمدينة القاهرة.

تسعي هذه الورقة لفهم العوامل، التي دفعت هؤلاء التجار للهجرة والاستقرار في القاهرة، وكيف نجح هؤلاء التجار في الوصول لقمة الهرم التجاري المصري بتولي بعضهم منصب شاهبندر تجار القاهرة؟ والأهمية التي كانت تشغلها حلب في تجارة مصر، وأهمية الوجود الحلبي في القاهرة، وأهمية التفاعل التجاري بين القاهرة وحلب؟ وحجم مشاركة التجار الحلبيين في الأنشطة الاقتصادية في القاهرة.

تتمثل أهمية دراسة النخبة الحلبية في القاهرة، في الكشف عن التطور الاقتصادي والاجتماعي من داخلية بناء النظام الحياتي للناس وللمجتمع، وليس من خلال الدولة والقوانين والنظم، وتقدم نظرة متعددة الزوايا لشخصيات هذه العائلات التي تناولتها، فتتضمن المظاهر المختلفة لعلاقاتهم بالمجتمع، مما يساعدنا على أن نضع التغيرات الاقتصادية في سياق اجتماعي وثقافي بدلاً من دراستها، كظاهرة مجردة منعزلة عن أي سياق محدد.

كما تقدم دراسة العائلات الحلبية إجابات لمختلف التساؤلات، التي لا يمكن طرحها في دراسة تختص بالأوضاع الاقتصادية وحدها. وتعد دراسة للفئة التجارية التي تنتمي إليها هذه البيوت، والتي تعطينا استنتاجات تتعلق بأمور بعيدة المدى، وتتصل بدور النخبة التجارية القاهرية، ووضعها، والتغيرات التجارية التي طرأت عليها، والطرق التي اتبعها هؤلاء التجار، لجعل نشاطهم يتوافق مع المستجدات والتيارات الاقتصادية المتغيرة. وبالتالي نركز هنا على

دور التجار الحلبيين في ربط حلب بالقاهرة، ومساهماتهم في تفعيل دور القاهرة على المحاور التجارية الأخرى.

فقد جذبت القاهرة بموقعها الاستراتيجي هذا، العديد من العناصر التجارية الحلبية، الراغبة في الثراء والعمل التجاري الضخم. ومن المؤكد أن الحلبيين تعرفوا على النشاط التجاري الضخم في القاهرة من خلال أقرانهم، وقوافل الحج. على أمل تحقيق أرباح أوفر من تلك التجارة، التي يمكن تحقيقها في حلب، والرغبة في ارتقاء مكانة رفيعة بين التجار، التي كانت وراء اتخاذ عدد كبير منهم قرار النزوح والاستقرار في القاهرة(١)، حيث كانت القاهرة ثانية أكبر المدن في الدولة العثمانية بعد إسطنبول، فضلًا عن أنها كانت أهم نقاط تلاقى الطرق التجارية الدولية. ونتيجة لذلك كانت تجارة القاهرة ضخمة ومتنوعة(٢).

كما أن حب أهل حلب للعلم، وحرصهم على استقائه من مختلف مصادره، من العوامل شبه الثابتة في حركة الهجرة الحلبية إلى القاهرة خلال العصر العثماني، حيث أصبحت القاهرة المركز الثقافي الأساسي في المشرق العربي خلال العصر العثماني، فإذا ما ذكر الأزهر وحلب ذكر سليمان الحلبي، الذي تمكن من قتل قائد الحملة الفرنسية الجنرال كليبر، ورغم ذلك فلا نعرف الكثير عن حجم الوجود الحلبي داخل الأزهر بشكل خاص، والقاهرة بشكل عام. فتسعي الورقة لفهم الأهمية التي كانت تشغلها حلب في تجارة مصر، وأهمية الوجود الحلبي في القاهرة، والدور الذي لعبه الحلبيين في مصر، وكيف تفاعلت التجارة بين القاهرة وحلب؟، وما هو حجم مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية؟ وما هي العلاقات الفكرية والثقافية والاجتماعية التي ربطت بين القاهرة وحلب؟

ازدهار حلب في القرن السادس عشر: –

استطاع العُثمانيون السيطرة على حلب عام ١٥١٦، بعد معركة مرج دابق بقيادة السلطان «سليم الأول»، ضد القوات المملوكية، بقيادة السلطان «قانصوه الغوري»، دون مقاومة من أهل المدينة، بل ساند أهل المدينة الجيش العثماني عند دخوله، ووقفوا في صفه ضد القوات المملوكية. فقد رحب أهل حلب بالضم العثماني، بعد أن استاؤوا من الأعباء الضريبية المبالغ بها، وغياب القانون في عهد المماليك(٣). وعلى عكس ما هو مشهور عن الدول العربية، أنها لاقت تدهورًا وإهمالًا تحت الحكم العثماني، أفقدها رونقها على حد تعبير البعض، فقد مثَّلت حلب إحدى أكبر الأمثلة على التطور الاقتصادي والعمراني لمدينة عربية خلال العصر

العثماني، حيث كانت حلب واحدة من أهم مدن الدولة(٤)، ولم يسبقها في هذه المكانة إلا العاصمة إسطنبول والقاهرة.

وفي بداية الحكم العثماني، لم يغير العثمانيون طرق الإدارة المتبعة منذ حكم المماليك في حلب، ولم تتغير في البداية تبعية حلب الإدارية لمدينة دمشق؛ بسبب مركزية دمشق السياسية، وخروج قوافل الحج من دمشق، والرمزية التي تحملها عاصمة الأمويين. لكن حدث تحول في عهد السلطان سليمان القانون بحدوث تمرد عن طريق "جان بردي الغزالي" في دمشق على سلطة العثمانيين. ورفض والي حلب المشاركة في هذا العصيان، مما سرع بجعل المدينة مستقلة عن سلطة والي دمشق عام ١٥٣٤، ومن ثم فقد قامت الإدارة العثمانية بتعيين حاكم وقاضي قضاة، وتم فك الارتباط بدمشق إداريًا(٥).

أما على المستوى الاقتصادي، فمع السيطرة العثمانية على بلاد الشام، عاد الانتعاش الاقتصادي النسبي من جديد إلى البلاد الشامية بشكل تدريجي. فقد أعيد بناءُ موانئ الساحل السوري، بعد أن اضطر المماليك، قبل ذلك، إلى تخريبها حتى لا يعود الصليبيون لمهاجمتها، وجعلها نقاطِ ارتكاز للتغلغل داخل البلاد. حدث ذلك تحت حماية الأسطول العثماني، الذي سيطر حينئذ على شرق البحر المتوسط سيطرة محكمة خلال القرن السادس عشر. واستمر هذا الوضع قائمًا حتى نهايته. ويؤكد أندريه ريمون، بخلاف الآراء المتداولة، فكرة الازدهار في الأقاليم العربية التابعة للعثمانيين خلال تلك الفترة. ويقدم لنا الدليل بالأرقام على هذا الازدهار، خاصة في حلب والقاهرة (٦). ويسوق ريمون عدة عوامل هامة، أثرت في تطور مكانة حلب و تحولها لمدينة بارزة في العهد العثماني، أهمها يتمثل في تحول المدينة من مدينة حدودية في العهد المملوكي، إلى مدينة في قلب دولة كبرى(٧)؛ مما يعني توفر سوق داخلية واسعة (العراق في الشرق، الأناضول في الشمال، بلاد الشام في الجنوب)، نجد كذلك الموقع الاستراتيجي الهام للمدينة، كمربط لطرق التجارة الدولية بين الشرق (الهند وبلاد فارس)، والشمال (الأناضول)، أوروبا، والجنوب (فلسطين ومصر والحجاز) ومع بروز أفضلية الطرق البرية مع الصين والهند، مقارنة مع الطرق البحرية، التي كانت تعج بالقراصنة خلال القرن السادس عشر، مما جعل المدينة مركز مهم للطرق البرية الممتد من الصين والهند إلى شرق المتوسط(٨).

شهدت حلب تحولات كبيرة خلال القرن السادس عشر، في أعقاب انضواءها تحت الحكم العثماني، حيث حدثت بها تطورات اقتصادية كبيرة، بجانب التطورات العمرانية، بشكل جعلها

مركزًا من مراكز الثقل الاقتصادي العثماني في ذروته بجانب إسطنبول والقاهرة. وكان للتطورات الاقتصادية الكبيرة لحلب خلال القرن السادس عشر أثر مهم في تغير بنية المدينة العمرانية بشكل كبير، وكان لتجارة وصناعة الحرير الأثر الأكبر في تطور المدينة، خلال هذا القرن، حيث فاقت ضريبة الحرير في حلب كل مصادر الدخل في الولاية خلال فترة حكم السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م)، وكانت حلب أهم المراكز الأساسية للحرير الإيراني والبغدادي، وأكثر المراكز في الدولة المصدرة للحرير إلى أوروبا، إلى جانب إسطنبول وبورصة.

عوامل هجرة الحلبيين إلى القاهرة: -

يضرب الوجود الحلبي في القاهرة بجذوره إلى فترات تاريخية قديمة، فمنذ العصر العباسي كان للحلبيين وجود قوى في القاهرة. كما شهد العصر المملوكي هجرة حلبية قوية إلى القاهرة، لا سيما بعد الاجتياح المغولي لبلاد الشام. غير أن عوامل عديدة ساهمت في هجرة الشوام بشكل عام، والحلبيين بشكل خاص للقاهرة خلال القرن السادس عشر، فقد شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة عشية نهاية العصر المملوكي. غير أنه بسبب التطورات السياسية، واندماج حلب والقاهرة ضمن الدولة العثمانية، فقد تزايدت الهجرات الحلبية بشكل مستمر للقاهرة. فلم تكن هناك أي حدود سياسية، تحول دون الانتقال والترحال بين بلاد الشام ومصر، فكانت هناك العديد من العوامل التي تدفع الحلبيين للهجرة والاستقرار في القاهرة منها: التعليم والدراسة في الأزهر.

فكان لرسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات المتواجدة في المشرق، بل أهمها على الإطلاق خلال القرن السادس عشر، دور مهم في توافد أعداد كبيرة من طلاب العلم الحلبيين للدراسة به(٩) خاصة في ظل تمتع الأزهر بمجموعة ضخمة من الأوقاف "الرزق الأحباسية"، التي حبست عليه لأغراض التعليم، مما وفر له موردًا ماليًا لا ينضب، مما جعله يقوم بدور مهم في استقبال الوافدين الحلبيين، بعد أن كفل لهم أسباب الأمان والعيش، ممثلًا في نظام الجراية، التي كانت تصرف لكل من يُعلم أو يتعلم به.

كما تمتعت مصر بموقع جغرافي وتجارى فريد، فهي تتوسط بحرين عظيمين، هما؛ البحر المتوسط من الشمال والبحر الأحمر من الشرق، كما أنها تتوسط ثلاث قارات كانت مهد الحضارات منذ القدم. وقد جذبت مصر بموقعها الاستراتيجي هذا، العديد من العناصر التجارية الحلبية الراغبة في تحقيق الثراء، حيث شكلت القاهرة محورًا مهمًا من حركة التجارة الدولية(١٠)،

وكانت مركزًا رئيسًا للتجارة مع الهند – واليمن – وجدة. كما كانت مركزًا رئيسًا للتجارة مع قلب إفريقيا (كانو –تمبكتو)، وظلت بوابة مهمة للاتصال بين أوروبا وآسيا.

إضافة تعرف التجار الحلبيين على القاهرة، من خلال حجم التجارة بين القاهرة وحلب، لا سيما وأن حلب كانت واحدة من أهم محطات طريق الحرير البري، الذي يمتد من الصين وفارس وبغداد ثم حلب، فضلًا عن الحرير الفارسي، والبغدادي، والحلبي الذي وجد طلبًا كبيرًا عليه في القاهرة، ليس للاستهلاك المحلي في مصر فقط، بل من أجل إعادة تصديره إلى وسط أفريقيا في تمبكتو وكانو، حيث كان يتم بيعه في مقابل تبر الذهب.

وثمة عامل أخر سّهل انتقال الحلبيين إلى مصر؛ وهو أوجه التشابه بين الولايات الخاضعة للدولة العثمانية، وعدم وجود عوائق سياسية فاصلة بين ولايات الدولة العثمانية، فكان لتشابه البيئة الاجتماعية، أثر مهم في الهجرة الحلبية لمصر، فلم تكن تختلف كثيرًا عن تلك التي تركوها في بلادهم، إذ كان باستطاعة أي منهم أن يمارس التجارة على نحو ما كان يفعل بوطنه الأصلي، دون حاجة إلى تغيير أساسي في مهنته، أو حتى مكانته الاجتماعية. وبعبارة أخرى كان من اليسير عليهم أن يندمجوا اجتماعيًا في القاهرة عند مستوى مماثل لمستواهم في حلب، فلا يصبحون مهمشين عند وصولهم أية مدينة مصرية، خاصة القاهرة التي كانت تحفل بعدد كبير من الشوام بشكل عام، والحلبيين بشكل خاص(١١).

كما أن وحدة النظم القانونية في مختلف الولايات العثمانية، كان لها أثر فعال في تنشيط حركة التجارة، وإعطاء التجار قدرًا كبيرًا من الحرية والمرونة في التعامل والاطمئنان على حقوقهم وأموالهم، بمعنى آخر أن سريان مفعول الحجج القانونية والعقود التجارية في خارج مصر، كان يغري تجار حلب على توسيع نطاق تجارتهم الخارجية، دون أن ينتابهم الخوف من ضياع أموالهم، فكانت الحجج الشرعية التي تصدر من محكمة حلب الشرعية، يعترف بها في محاكم مصر جميعها، والعكس أيضًا(١٢)، فكان التاجر الحلبي إذا توفي في القاهرة يتم نقل مخلفاته وأمواله إلى ورثته في حلب.

أما عن أعداد الحلبيين في القاهرة، فلا هناك بيانات كاملة ودقيقة عن الاعداد الإجمالية للحلبيين في القاهرة خلال القرن السادس عشر. والسبب الرئيسي يعود إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة بمجمل سكان مصر قبل سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٦م. وقد قدر علماء الحملة الفرنسية عدد سكان القاهرة من مجموع سكانها البالغ "٢٥٠٠٠٠ نسمة في عام ١٧٩٨. ويمكننا تقدير عدد

الحلبيين في القاهرة خلال القرن السادس عشر، فيما بين ١.٠٠٠ نسمة، و٣.٠٠٠نسمة، فلم يكن عدد كبيرًا قياسًا على مدينة مثل القاهرة، ولكن برز من بين هؤلاء الحلبيين ٥٠ عائلة، كان لها دورًا مؤثرًا وكبيرًا في حركة التجارة الدولية، فكانت شبكاتهم التجارية تشمل الهند – اليمن –تمبكتو – كانو – طرابلس الغرب– أصفهان – بغداد – أزمير وإسطنبول. وفى القاهرة لم يشكل الحلبيين وحيًا منفردًا بهم، ولكنهم كانوا أكثر تمركزًا في مناطق وأحياء معينة، فالاندماج القوي والفعال في سكان القاهرة، نتيجة لعدم وجود تباين في اللغة والدين، أو حتى الثقافة، مما جعل الحلبيين ينسابون في المجتمع القاهري، دون الإحساس بالتهميش.

أمّا عن التوزيع الجغرافي للحلبيين في القاهر، فلم يشكل الحلبيين حيًا منفردًا بهم، وتركزوا بصورة كبيرة في منطقة حي خان الخليلي، حيث ترأس عدد من التجار الحلبيين مشيخة خان الخليلي. سوق الحريرية في الوراقين، وهيمن الحلبيين على هذا السوق طوال القرن السادس عشر. السوق الحلبي في الوراقين – وسوق الشرب، والهرامزة، وحي بولاق، وهيمن الحلبيين على تجارة الحرير، والصابون، وزيت الزيتون الموجه من القاهرة للأقاليم. ولأسباب ثقافية ودينية، كانت منطقة الأزهر مركز جذب طبيعي للحلبيين.

وكانوا أكثر تركز للتجمع الحلبي في السوق الصغير، الذي كان يعرف بالسوق الحلبي في الوراقين، وأكثر وجودًا في منطقة الحمزاوي، التي اتخذوا فيها وكالة الحمزاوي الكبرى والصغرى كمركز لنشاطهم الكبير في بيع الأقمشة الحريرية، وأشتهر سوق الحمزاوي بكونه مركزًا لتجارة الأقمشة الحريرية والقطنية – وفي حي بولاق كما تركز التجار الحلبيين في مناطق صناعة الحرير، مثل سوق مرجوش، الذي كان به العديد من قاعات (ورش) صناعة وصبغ الحرير(١٣). والسوق الحلبي في الوراقين والذي تخصص فيه سوق الحرير في إنتاج أقمشة حريرية تعرف بالكريشة، وكانت محل طلب كبير في مصر، وفي السودان، وأفريقيا، وما وراء الصحراء(١٤).

أمّاعن دور التجار الحلبيين في التجارة بين حلب والقاهرة خلال القرن السادس عشر، فقد شكلت العلاقات بين حلب والقاهرة خلال العصر العثماني محورًا مهمًا من محاور تجارة المدينتين، فقد كان للموقع الجغرافي المختلفة للمدينتين أثرًا مهمًا في تشكل العلاقة بينهما، وكانت حلب أحد أهم مراكز طريق الحرير البري، كما تميزت بكونها مركزًا مهمًا للسلع القادمة

من البصرة، وبغداد عبر الخليج العربي، ولم تكن مصر تتصل اتصالًا مباشرًا بطريق الحرير البري.

وبالتالي شكل الوجود الحلبي في مصر، همزة الاتصال بين القاهرة وحلب، فلم يكن المصريين وجود يذكر في أغلب مدن بلاد الشام، فكانوا بمثابة الجسر، الذي تتم من خلاله حركة التجارة والنشاط الاقتصادي بين حلب والقاهرة، وشكلوا المعبر لوصول الرئيس السلع والبضائع القادمة، عبر طريق الحرير البري، خاصة السلع الفارسية، والهندية، والصينية، وكانت القوافل تخرج من حلب ودمشق في اتجاه القاهرة، ونظمت حلب سير القوافل التي تربط الطرق بينها وبين القاهرة. فكانت القافلة الواحدة، ربما ضمت ألفين إلى خمسة ألاف من الجمال. حيث كانت القوافل تخرج بانتظام، لتنتقل من حلب إلى حمص، ثم تتجه إلى طرابلس، حيث تسير القافلة إلى جوار ساحل البحر، حتى تصل إلى بيروت، ومنها إلى صيدا، ثم صور وعكا، ثم حيفا ويافا، وأخيرًا غزة.

وكان هذا الطريق يعرف بالدرب الغزي، الذي عُد واحدًا من أكثر الطرق البرية في الدولة العثمانية أمنًا، نتيجة لابتعاده عن مناطق تركز العربان، كما أن هذه القوافل، كانت تمر بالعديد من المدن، التي تزود القوافل بالبضائع والسلع، وقد تعزز أمن هذا الدرب أكثر مع خروج قافلة الخزينة الإرسالية، التي كانت ترسلها مصر إلى إسطنبول في كل عام، والتي حملت بشكل مستمر كميات هائلة من الأقمشة الحريرية، والحرير الخام الذي كانت مصر في حاجة دائمة له، ونتيجة لضخامة كميات الحرير الخام الوارد من خلال القوافل البرية بين بلاد الشام ومصر، فقد تكونت مقاطعة للميري لتحصيل الرسوم الجمركية على هذا الحرير منذ القرن السادس عشر، لذا أصبحت أهمية هذه التجارة لا تكمن فقط في كونها تشكل مصدرًا هامًا من مصادر الربح للتجار، وإنما كانت تمثل أيضًا رافدًا مهمًا من روافد الدخل للإدارة العثمانية في مصر، وذلك من خلال الرسوم الجمركية، التي كانت تحصل على هذه السلعة، بمجرد وصولها إلى المراكز المصرية.

وكان الأمن على تلك الطرق يعتمد على مدى قوة الدولة العثمانية، وقدرتها على إثبات وجودها خلال القرن السادس عشر، والتي كانت في ذروة قوتها المركزية آنذاك، حيث كان السلاطين في إسطنبول يمدون سلطتهم إلى الولايات، ولاريب أنهم كانوا يعتبرون إقرار الأمن على طرق التجارة من بين مسئولياتهم الأساسية، ومن ثم بذل العثمانيون جهدًا كبيرًا لتأمين تلك

الطرق، وأصدر السلاطين في إسطنبول الأوامر بإقامة القلاع الحصينة عند المحطات التجارية، فأقيم منها مالا يقل عن ثماني قلاع على طول الطريق بين مصر والشام، كما تم ترميم بعض القلاع القديمة، وذلك في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وإضافة إلى قيام السلطان سليمان المتوفي عام ١٥٦٦ بتشييد عدد من الخانات بالمدن الشامية الرئيسية، وحذا سنان باشا والي مصر حذوه، فأقام الخانات لراحة المسافرين على الطرق الرئيسية.

ونتيجة لتلك السياسة، أصبحت الطرق أكثر أمنًا وأيسر ارتيادًا، سواء للحجاج أم للتجار، ولابد أن يكون هذا العامل، قد ساعد على توثيق العلاقات بين ولايات الدولة العثمانية عامة، ومصر والشام بشكل خاص(١٥).

أهم العائلات الحلبية في القاهرة خلال القرن السادس عشر: -

شكلت العائلات الحلبية في القاهرة خلال القرن السادس عشر جزءًا مهمًا من العائلات التجارية الكبيرة في القاهرة، حيث هيمنت هذه النخبة على تجارة الحرير بشكل أساسي في أغلب أسواق القاهرة، فليس ثمة شك في أن تعرف الحلبيون على تجارة القاهرة الكبيرة، كان من خلال الطلب الكبير في أسواق القاهرة على الحرير خلال القرن السادس عشر، وكانت هذه التجارة الرائجة بين حلب والقاهرة الدافع الرئيس لاستقرار عدد كبير من تجار حلب في القاهرة، لذلك سوف نجد عدد كبير من شيوخ طائفة الحريرية في القاهرة، كانوا من التجار الحلبيين ، ولم ينافس الحلبيين في هذه التجارة إلا التجار الدمشقيين، أو التجار الحمصيين.

كما كان للتجار الحلبيين دورًا مهم في تجارة الصابون، وزيت الزيتون، إلا أن العائلات الأكثر أهمية والتي شكلت الثقل الاقتصادي والمالي الحقيقي للحلبيين في القاهرة هي العائلات التي دخلت من القاهرة للتجارة الدولية عبر البحر الأحمر، بعد أن أدركت الأرباح الكبيرة من خلال استقرارها في القاهرة، لذا نجد أن أغلب الحلبيين جاءوا للقاهرة كتجار للحرير، إضافة لسلع حلبية أخري، مثل الصابون، وزيت الزيتون، والفستق، والمشمش المجفف، إلا أنهم سرعان ما كانوا يندمجوا في التجارة بين القاهرة وجدة، والهند، حيث تجارة التوابل والبن المربحة.

وعلى الرغم من الصعوبات المختلفة، التي كان على الحلبيين مواجهتها منذ وصولهم إلى مصر، فقد كان كل منهم قد وضع على طريق الثراء مع استقراره في القاهرة، فالتجارة الكبيرة التي كانت تتمتع بها القاهرة، والتجارة الدولية البعيدة المتنقلة، التي اضطروا لممارستها عندما أُخرجوا من النطاق المحلى لهم، حيث كانت هجرتهم وعدم وجود ارتباط قوى بينهم وبين

المجتمع، الذي انتقلوا إليه، عاملاً أتاح لهم حرية أكبر في الحركة والتنقل والترحال على المحاور التجارية.

وتوضح الوثائق الحركة الدائمة للتجار الحلبيين، حيث كانوا يتنقلون بين القاهرة، وجدة، واليمن، وتمبكتو، وإسطنبول، وأزمير، والقدس، واللاذقية، وبيروت. وامتلاكهم لوكلاء لهم على المحاور التجارية العديدة، التي عملوا بها. وكان لفهم التجار الحلبيين للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري، دورًا مهمًا في نجاحهم التجاري في مصر، فعدد كبير من التجار الحلبيين فور هجرتهم إلى مصر، حرصوا على الانتماء إلى الأوجاقات العسكرية، وبخاصة مستحفظان وعزبان، من أجل حماية مصالحهم، كما قدموا القروض والأموال للأمراء، حيث كانت تمر تجارتهم من بين أيديهم.

ومن العائلات التي لعبت دورًا كبيرًا في تجارة التوابل خلال القرن السادس عشر عائلة البقعي.

اما عن أهم هذه العائلات الحلبية في القاهرة.

م	اسم العائلة	النشاط الرئيسي	ملاحظات
١	ابن الجمال	التجارة الدولية	تولي اثنين من العائلة منصب شاهبندر تجار القاهرة
٢	ابن عليان	تجارة الحرير	
٣	الحرديب	تجارة الحرير	
٤	ابن يغمور	تجارة دولية	تولي أحد أفراد العائلة منصب شاهبندر تجار القاهرة
٥	ابن فستوق	تجارة دولية	

٦	الخطيب	تجارة دولية	
٧	ابن جلاله	تجارة الحرير	
٨	السعدي	التجارة الدولية	
٩	الوتار	التجارة الدولية	
١٠	الماوردي	تجارة الحرير	
١١	ابن دوار	التجارة الدولية	
١٢	الشنان	تجارة الحرير	
١٣	ابن تميره	تجارة الحرير	
١٤	ابن السمان	تجارة دولية	
١٥	الشاشاتي	تجار الحرير	
١٦	البقعي	التجارة الدولية	
١٧	شيخ البحر	تجارة الحرير	شيوخ سوق الحلبي بالوراقين
١٨	ابن الدهان	التجارة الدولية	تولي أحد أفرادها منصب شاهبندر التجار خلال القرن السابع عشر
١٩	الديواني	التجارة الدولية	
٢٠	الطراح	تجارة الحرير	
٢١	العلي	تجارة الحرير	
٢٢	الكلدي	تجارة الحرير	

هكذا يوضح الجدول السابق، أهم العائلات التجارية الحلبية في القاهرة خلال القرن السادس عشر، حيث يوضح أن أحد عشرة عائلة من بين أثنين وعشرين عائلة، كانت تمتهن تجارة الأقمشة الحريرية، وبنسبة بلغت ٥٣٪ من إجمالي العائلات المذكورة، بينما كانت عشرة عائلات تعمل في التجارة الدولية، بين الهند واليمن وجدة من جانب، والقاهرة من جانب أخر، وبنسبة بلغت٤٧٪ من إجمالي عدد العائلات المذكورة، حيث كان الجزء الكبير من هذه التجارة يرسل إلى أوروبا عبر الإسكندرية، ولم يكن ذلك يعني أن العائلات التي دخلت إلى العمل في التجارة الدولية، قد تخلت عن العمل في تجارة الحرير بين حلب والقاهرة، بل ظلت أغلب العائلات تعمل في هذه التجارة المربحة(١٦).

كما يجب علينا ملاحظة أن أغلب التجار الحلبيين، رغم كونهم تجار أقمشة حريرية، إلا أنهم حرصوا على جلب بضائع متنوعة من حلب ومن بلاد الشام بشكل عام، مثل المشمش المجفف، أو الفستق، أو العفصة، أو الصابون، وزيت الزيتون، وشكل هؤلاء التجار جسرًا تجاريًا رابطًا بين حلب والقاهرة.

هيمنة الحلبيون على تجارة الحرير في القاهرة خلال القرن السادس عشر: -

تميز القرن السادس عشر بتطور كبير في مجال الأزياء الحريرية، فمنذ أواخر القرن الخامس عشر أنصرف الأغنياء عن الأقمشة المذهبة والمفضضة إلى الأقمشة الحريرية، حيث ظلت المنسوجات الحريرية تحظى بقبول فائق لدى الغالبية العظمى من الناس خلال هذا القرن(١٧)، واستمر خان الخليلي المعقل الرئيس في تجارة الأقمشة الحريرية يحظى بالوضع المتميز له، وقد أجادت بلاد فارس (إيران) في إنتاج هذه الأقمشة، حيث ظلت بلاد الفرس المنتج والمصدر الأساسي للحرير في آسيا إلى جانب الهند والصين، وبأسعار ربما أدنى من أسعار الصين والبنغال نفسها، وبذل الشاه طهامسب(١٨)، وعباس الأول(١٩)جهود كبيرة من أجل تنمية هذه الصناعة في بلادهم.

ونتيجة لموقع حلب المركزي في طريق الحرير البري، وكذلك كثافة المدينة السكانية، حيث كانت حلب ثالث أكبر مدن الإمبراطورية العثمانية، لذلك فقد كان إنتاج المدينة الحرفي والصناعي كبير، حيث كانت مركزًا رئيسًا لإنتاج المنسوجات الحريرية، فكان من أهم المنتجات التي يتم تصديرها من حلب، الحرير، والصابون، وزيت الزيتون، واللؤلؤ. حيث تحولت حلب لأهم مناطق إنتاج الحرير الخام في الإمبراطورية العثمانية، كما توسع الحلبيين في عمليات

شراء الحرير بشكل كبير من فارس والهند وحتى من الصين، وبرزت المدينة أيضًا في نفس القرن، كسوق ضخمة للسلع «الهندية» مثل الأنسجة، والتوابل، والأصبغة.

ويلاحظ بروس ماسترز Bruce Masters أن تجارة حلب، كانت آخذه في التحول التدريجي في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث أخذ الحرير الخام الفارسي يحل محل الفلفل كسلعة رئيسية في تجارة المدينة [٢٠]، فقد كان الحرير الخام الذي يتم إنتاجه في منطقة بحر قزوين من السلع التي يتزايد عليها الطلب بشكل كبير في المراكز الحضرية بالدولة العثمانية وأوروبا، مما أدى إلى خلق مستويات أوسع من الطلب، ففي مصر كان الطلب يتزايد على الحرير الخام بشكل كبير من أجل تصنيعه وتصديره إلى كانو وتمبكتو وبلاد أفريقيا ما وراء الصحراء، من أجل جلب تبر الذهب. ولابد أن يكون ذلك قد جعل من القاهرة مكانًا جذابًا للتجار القادمين من المراكز التجارية الأخرى خلال تلك السنوات، ومن ثم يمكننا تفسير انتقال العائلات الحلبية النشطة تجاريًا في سياق الجذب الاقتصادي للمدينة حينئذ(٢١).

ومنذ منتصف القرن السادس عشر، لعب الأرمن دورًا لافتًا في إدارة تجارة الحرير بين حلب وفارس، وهو ما كان يعكس البروز المتزايد للأرمن على خطوط تجارة الحرير(٢٢). ويذكر أن تجارًا من مدينة البندقية (فينيسيا) الإيطالية، كانوا يتوافدون أيضًا إلى مدينة حلب من أجل شراء الحرير، حيث ازدهرت تجارتهم هناك. وبسبب حركة التجارة النشطة داخل حلب فقد تم بناء خان الجمرك في عام ١٥٧٤ (المعروف بالخان الكبير)، والذي أصبح مقرًا لتجار جنوة، وفلورنسا، ومارسيليا، ومع بداية القرن السابع عشر أصبح في مدينة حلب ٥٣ خانًا و٥٦ سوقًا. وكان يقام على الأقل ثماني أسواق يوم الجمعة من كل أسبوع خارج أسواق المدينة، لاستقبال التجار الوافدين من المناطق الريفية المجاورة لمدينة حلب، لكي يبيعوا منتجاتهم في هذه الأسواق. وكانت هناك عشرة أبواب حول أسوار المدينة، جرى إطلاق أسماء هذه الأبواب على أحياء المدينة منها: باب أنطاكية، وباب النصر، وباب الفرج(٢٣).

ويشير بردويل إلى أهمية حلب في تجارة الحرير خلال القرن السادس عشر فيقول: – انتصر الطريق المنطلق من حلب إلى آسيا على الطريق البحري، الذي اكتشفه البرتغاليون وسيطروا عليه، وذلك بسبب قصر طريق حلب أولاً ولكونه بريًا ثانيًا، لأن القراصنة كانوا يعجّون في المحيط الهندي بعد عام ١٥٩٠م بشكل مقلق، خاصة بعد أن ازدادت أهمية بضائع الحرير

في الاقتصاد الأوروبي، وكان يحملها إلى حلب من بلاد فارس والأرمن والتتر، ومن ثم فإن حلب كانت مخزنًا من مخازنه القريبة من البحر المتوسط وأوروبا(٢٤).

وقد ظلت حلب في حالة من الازدهار التجاري اعتمادًا على تجارة الحرير النشطة بينها وبين أصفهان وتبريز وبغداد، حتى نجح الإنجليز(٢٥) والهولنديين(٢٦) في الحصول على حصص كبيرة من الحرير الفارسي بعد نجاحهم في عام١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م في تأسيس وكالتهما في ميناء بندر عباس (٢٧). وبذلك فقد شكل القرن السادس عشر مرحلة ازدهار كبير لتجارة الحرير بين مصر وبلاد الشام بشكل عام والقاهرة وحلب بشكل خاص(٢٨).

ويمكن أن نطلق على القرن السادس عشر عصر القوة العثمانية، والذي نعمت فيه الدولة بالسلام الداخلي، وازدهرت التجارة في حلب، وعلى أغلب محاور التجارة الداخلية للدولة، حيث كان التجار يأتون بالبضائع من مختلف أرجاء الدولة العثمانية، وبالتالي شكل القرن السادس عشر قمة ازدهار النشاط التجاري بين القاهرة وحلب خاصة في تجارة الحرير، ولم يعني ذلك أن هذه التجارة توقفت مع نهاية القرن السادس عشر، إلا أنها أخذت في التراجع التدريجي، كما أن أزمير أصبحت مركز مهم لإنتاج وتجارة الحرير، مما أثر بشكل كبيرة على حلب، كما أثر تزايد أهمية دمشق وتحولها لمركز خطوط رئيسي لقوافل الحج، وحركة التجارة البرية في علاقة القاهرة بحلب، الأمر الذي جعل النشاط التجاري في مدينة حلب يتراجع لصالح دور دمشق الاقتصادي(٢٩).

ومما سبق نستنتج أن حلب شهدت ازدهار تجاري كبير خلال القرن السادس عشر(٣٠)، وقد انعكس ازدهار حلب التجاري في تشكل علاقاتها الدولية والإقليمية، حيث شهدت حلب تنامي هذه العلاقات بشكل كبير مع المراكز العثمانية الكبرى خاصة إسطنبول والقاهرة، حيث سهلت وحدة النظام القضائي، والنقدي، والإداري، والسياسي على سهولة حركة السلع والبضائع عبر المحاور التجارية البرية، التي خضعت لإشراف الدولة في عهد قوتها خلال القرن السادس عشر. ولعب تزايد الطلب على الحرير في مصر دورًا مؤثرًا في زيادة حركة القوافل بين القاهرة وحلب، وبالتالي تزايد توافد واستقرار الحلبيين في القاهرة، حيث أدركوا الأرباح الكبيرة التي يمكن جنيها من خلال استقرارهم في القاهرة؛ بسبب ضخامة علاقاتها الدولية وخطوط التجارة الدولية التي تمر من خلالها.

وتشير وثائق الأرشيف المصري بشكل كبير لضخامة الأقمشة الحريرية والحرير الخام في تركات التجار الحلبيين، ففي عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٤م توفي أحد تجار سوق الشرب الحلبيين، ويدعي خضر بن إبراهيم الحلبي، حيث شملت تركته كميات كبيرة من الحرير الخام والأقمشة الحريرية والقمصان الحريرية النسائية، حيث كانت تجد طلبًا كبيرًا في السوق المحلي، وللتصدير إلى أفريقيا ما وراء الصحراء، كما نجد السجاد الفارسي والمعروف باسم البساط العجمي، وقد بلغت تركة الرجل ٢١٣١٥ سكة ذهب (٨٥٢.٦٠٠بارة) وهو مبلغ كبيرة للغاية، يعكس أهمية تجارة المنسوجات الحريرة في التجارة(٣١)، كما قام عدد من كبار تجار الحرير الحلبيين بجلب الحرير الخام من حلب، وإعادة تصنيعه وصبغه بألوان متعددة وبيعه في القاهرة(٣٢).

ففي عام ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م قام الخواجا علاء الدين بن محمد بن أبي بكر، الشهير بابن البعوه، بالتعاقد مع المعلم أحمد بن محمد العجيل المشرف على مصبغة الحرير في القاهرة، لصبغ ٣٦ ألف ذراع من الحرير الخام بألوان الأخضر والأزرق والأحمر(٣٣).

حيث لعب هؤلاء التجار الحلبيين دورًا مهمًا في عمليات صناعة الأقمشة الحريرية في مصر، فقد قاموا بدور بارز في توريد الحرير الخام من حلب، للحرفيين العاملين في الصناعات الحريرية في مصر، ويتضح ذلك من خلال دراسة تركاتهم، فنجد في تركاتهم ديون للعديد من الحريرية، كما توضح تركات الحريرية، فقد لعب هؤلاء التجار دورًا مهمًا في تنشيط الصناعات الحريرية في مصر، حيث أمدوا الحرفيين العاملين في صناعة الحرير بالمواد الخام، متساهلين معهم في عمليات سداد أقساطها. حيث كانوا من أصحاب الثروات الكبيرة.

فعندما توفى محمد بن أبي بكر بن أحمد الشهير بابن محب الحلبي، وكان الرجل أول من أستقر من آل محب في القاهرة، حيث كان يعمل كتاجر سفار في الحرير بين حلب والقاهرة، وقد ترك الرجل كميات كبيرة من الحرير الخام، كما ترك ديون أقمشة حريرية، وله بذمة عدد كبير من الخياطين، كما كان عليه ديون لعدد من تجار الحرير الحلبيين، حيث تشكل تركت الرجل نسيج من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فقد انحصر ميراثه في زوجته شاه ورد أبنة جمال الدين السعدي الحلبي وعائلة السعدي أيضًا عائلة حلبية استقرت في القاهرة خلال القرن السادس عشر، وعمل أفرادها في تجارة الحرير، ثم التجارة الدولية في البحر الأحمر، أما أبنائه وهم ناصر الدين، وعابد، وفرح، فقد تركهم قاصرين مشمولين بوصاية ورعاية أخيه إبراهيم، الذي كان يعمل كتاجر حرير في حي الأزهر أيضًا(٣٤). أما الخواجا علي بن محمد بن عمر

بن عليان الحلبي، فقد ترك تركة قدرت ٨٧٦٢ دينار كانت كلها تقريبًا حرير خام وارد من حلب، أو أقمشة حريرية مختلفة.

وقد نتج عن ذلك أن الميزان التجاري لمصر مع بلاد الشام، ظل حتى القرن الثامن عشر في صالح بلاد الشام، ويعلق جيرار علي ذلك بقوله" وفي العادة فإن ما كانت تحصل عليه سوريا سنويًا من النقد أكبر قيمة بكثير مما كانت تدفعه، إذا كان يدفع نقدًا علي الدوام ثمن كل الحرير، الذي كان يأتي من هذه المنطقة، لكي يصنع في مصر"(٣٥). وهو ما يعكس أهمية صناعة الحرير، سواء للاستهلاك الداخلي في مصر، أو من أجل إعادة تصديره إلى أفريقيا ما وراء الصحراء، حيث كانت هذه الأقمشة تجد طلبًا واسعًا في كانوا وتمبكتو والممالك الإسلامية في غرب أفريقيا، ويعلق جيرار على أهمية تجارة الحرير فيقول أيضًا "وفي عهد حكومة المماليك، كانت تجارة المنسوجات الحريرية، هي التي تعود بأكبر قدر من الأرباح"(٣٦).

هكذا كانت مصر سوقًا محوريًا للحرير، فقد كانت تأتيها كميات كبيرة من الأقمشة الحريرية الفارسية، والشامية، والتركية المتميزة، حيث كانت تعيد تصريف جزء كبير منها إلى بلدان المغرب، ووسط أفريقيا، كما كانت تستورد كميات كبيرة من الحرير الخام(٣٧)، من أجل تصنيعه أقمشة حريرية، حيث كانت القاهرة والإسكندرية ورشيد مراكز أساسية لتصنيعه، كما المحلة الكبرى مراكزًا أساسية لتصنيع أقمشة "حريرية كتانية وقطنية"، حيث كانت تتشكل من أكثر من نوع من النسيج، وكانت هذه الأقمشة تجد طلبًا كبيرًا سواء داخل مصر أو في خارجها(٣٨).

وتشير وثائق الأرشيف المصري إلى استمرار الوجود التجاري الفارسي في خان الخليلي، حيث ترأس عدد من هؤلاء رئاسة سوق خان الخليلي، كما كان لهم باع طويل في تجارة الحرير أيضًا، وقد ربطتهم بالتجار الحلبيين علاقات صداقة قوية قائمة على المصالح الكبيرة بين الطرفين، ففي عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٤م اشتري اشترى الخواجا حسن بن على بن يوسف الحرديب الحلبي ٢٠٠ بالة صغيرة من الحرير الطلس الملون من الخواجا أبو الفتح بن مطهر شيخ سوق خان الخليلي(٣٩).

ونتيجة لذلك فقد هيمن الحلبيين على تجارة الحرير في القاهرة، كما توسع الشوام في حلب ودمشق في هذه الصناعة أيضًا(٤٠)، نتيجة لضخامة كميات الحرير الخام الوارد من خلال القوافل البرية بين بلاد الشام ومصر، فقد تكونت مقاطعة للميري، لتحصيل الرسوم

الجمركية علي هذا الحرير منذ القرن السادس عشر، فلم يكن الطلب يتزايد عليه في القاهرة بصورة كبيرة فحسب(٤١)، وإنما من أجل إعادة تصدير الجزء الأساسي منه إلى وسط وغرب إفريقيا، بعد تصنيعه ملابس تتناسب مع طلبات الأفارقة في هذه المناطق، حيث كان الطلب عليه كبير للغاية من أجل استيراد سلع مرتفعة القيمة مثل تراب الذهب، وسن الفيل، والرقيق.

والجدير بالذكر هنا أن هناك ارتباط مهم وجوهري بين تجارة الحرير في مصر، والطلب عليه في بلاد كانو وتمبكتو منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث كان مهمًا للغاية لاستبداله بتراب الذهب الإفريقي، الذي كان مطلبًا جوهريًا في مصر، لتمويل تجارة التوابل مع الهند(٤٢)، حيث كان الهنود لا يقبلون بالتبادل إلا النقدي الذهبي، ولم تكن أوروبا تستطيع توفير كل الذهب المطلوب لهذه التجارة.

ومع تزايد أرباح هذه التجارة كانت عائلات حلبية عديدة تستقر في القاهرة، لتقوم بالدور المحوري المنظم لهذه التجارة، وعلى سبيل المثال، كانت عائلة ابن يغمور التي ينتسب إليها عثمان بن يغمور – الذي أصبح شاهبندر تجار القاهرة) ذات الأصول الحلبية، جاءوا إلى مصر كتجار سفارين (جوالين)، حيث تشير الوثائق في عام ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م إلى محمد بن يغمور على أنه تاجر سفار، وما لبثت عائلة يغمور أن استقرت في القاهرة بشكل نهائي(٤٣).

وكانت عائلة ابن عليان تنحدر أيضًا من أصول حلبية، وسارت على نفس الدرب، فكانوا تجار جوالين بين القاهرة وحلب، قبل أن تستقر بشكل نهائي في القاهرة(٤٤)، وكانت لتلك الظاهرة مزايا واضحة، لأنه عندما يقرر التاجر الاستقرار في القاهرة بعائلته يكون قد ألف بالفعل البيئة الجديدة، وأقام شبكة من العلاقات التجارية بالسوق، وأصبح يعرف إلى حدًا ما الأماكن، والسوق الذي سوف يقطن ويعمل به، وغالبًا ما كانت هذه العائلات تعمل في التوكيلات التجارية للعديد من العائلات الحلبية في بداية استقرارها في القاهرة، حيث تقوم بإرسال الأرز والسكر والأقمشة الكتانية، وغيرها من البضائع والسلع المصرية، وتستقبل من حلب الأقمشة الحريرية، وزيت الزيتون، والصابون، والفستق وغيرها من المنتجات الحلبية(٤٥) .

فكان عدد العائلات الشامية في القاهرة كبيرًا خلال القرن السادس عشر، وكان الحلبيون الأكثر عددًا بين كل الشوام في القاهرة، ليس في ميدان التجارة فحسب، بل أيضًا في الميدان العلمي. فشيخ رواق الشوام ظل لفترات طويلة للغاية من الحلبيين(٤٦). فمثلاً لذلك باع تاجران

حلبيان لتاجر مصري في سوق الهرامزة صفقة أقمشة حريرية بغدادي، كانت عبارة عن ٢٥٧ثوب حريري مختلفة الألوان قيمتها ٢٧١٤دينار (٤٧).

وكانت سيطرة التجار الحلبيين على مركز كبير في التجارة المصرية، تنبع في الأساس من سيطرتهم على تجارة الحرير إبان القرن السادس عشر، وكانت أسواق خان الخليلي والوراقين المراكز الأساسية لهذه التجارة، ففي سوق الحلبي بخان الخليلي، وسوق الحريرية والماوردي بالوراقين، وسوق التربيعة، والجملون، والهرامزة، والشرب(٤٨)، كانت المراكز التي مارست من خلالها أغلب هذه العائلات الحلبية العريقة في مصر في بداية هجرتها تجارة الحرير في الأساس(٤٩).

كما كانت الأقمشة الحريرية الراقية مثل البعلبكي، والموصلي، والبغدادي، واليرمك وغيرها، تجد طلبًا كبيرًا في السوق المصري، ولم يكن معنى ذلك تخلف الحرف والصناعات الحريرية في مصر، فمع استقرار هذه العائلات الحلبية في القاهرة، كانوا ينشئون الورش الحرفية للحرير، فكانت ورش الحرير تنتشر في سوق الهرامزة، وسوق الحريرية بالوراقين، وسوق النابلسي بخان الخليلي(٥٠)، وكان التجار الحلبيون يجلبون الحرير الخام الفارسي والشامي والتركي، حيث كان يتم إعادة تصنيعه في مصر كأقمشة حريرية أو يدخلونه على الكتان، لتصبح أقمشة ذات نوعية خاصة تتميز بها مصر، وتصدر منها كميات كبيرة إلى وسط إفريقيا والحجاز، بل وحتى بلاد الشام نفسها، وكانت أهمية هذه النوعية من النسيج في أنها تتميز بتعدد الألوان، حيث كان الحرير يصبغ بلون مختلف عن الكتان، وكانت تسمى أقمشة (الكريشة)، وخلال هذه الفترة أسهمت النخبة التجارية الكبيرة العاملة في تجار البحر الأحمر، في عمليات تمويل صناعة المنسوجات الحريرية، بهدف تنويع نشاطهم وتوفير جزء من البضائع التي كانت تحتاجها تجارتهم(٥١)، فبدلاً من تصدير النقود إلى الحجاز كانوا يحرصون على تصدير المنسوجات الحريرية.

الحرير مقابل تبر الذهب: –

تزايد الطلب علي الذهب في البحر المتوسط بشكل كبير خلال الفترة بين عامي ١٥٥٠ وعام ١٥٦٠م، حيث شهدت أوروبا بطئًا في الازدهار القوي، الذي عرفه مطلع القرن السادس عشر، وشهدت في الوقت نفسه انتفاضة في الحياة الاقتصادية، حيث تزايد الطلب علي سلع الرفاهية، وأدى تدفق الفضة الأمريكية(٥٢) إلى ارتفاع مفرط في قيمة الذهب، نتيجة لتدفق

الفضة بصورة كبيرة من العالم الجديد، وانسيابها باتجاه المشرق العربي، وبخاصة مصر ،حيث كان على البندقية وجنوه وفرنسا سد العجز في الميزان التجاري مع مصر، بتصدير كميات ضخمة من الفضة، حيث عرفت منذ وصولها إلى مصر" بالفضة الأكارسة "(٥٣).

وفي حوالي عام ٩٤٦هـ/١٥٣٨م شهد هذا العام، نتيجة لوصول الفضة بكميات كبيرة إلى مصر، ارتفاع قيمة الدينار الذهب من ٢٥ نصف فضة إلى ٤٠ نصف(٥٤). وفيما بعد عرفت هذه العملات الفضية الأوروبية في مصر بالرسوم المنقوشة عليها الريال الأسباني(ريال مشط حجر)،الريال الهولندي (أبو كلب أو كلب حجر)، وريال الإمبراطورية المقدسة (آل هبسبورج) أبو طاقة(٥٥).

وقد أدى توفر الفضة إلى رفع قيمة الذهب، الذي تزايدت ندرته، ولكنه ظل طوال القرن السادس عشر هو وسيلة الدفع الأقوى في العملات (النقد) الدولية(٥٦). والواقع أن الإدارة المصرية ظلت حريصة علي تذليل أي عقبات تقف في سبيل استمرار وتطور تجارة الذهب التكروري، حيث كان الطلب عليه يزداد بشكل كبير، سواء للإدارة المصرية، أو للإدارة المركزية في إسطنبول، ففي المدفوعات المتبادلة بين القاهرة ومنطقة إسطنبول تدفق الذهب عادة من مصر إلى إسطنبول(٥٧)، بينما كانت الفضة تتحرك في الاتجاه المعاكس، حيث كانت الدفعات السنوية من مصر إلى الخزينة الإمبراطورية في إسطنبول، هي الآلية الرئيسة لنقل النقود الذهبية المضروبة في القاهرة، إلى باقي أنحاء الإمبراطورية، ففي عام ٩٥٩هـ/١٥٥١م أرسلت مصر ٣٠٠.٠٠٠دينار ذهبي، كان كل دينار منها يزن ٣.٥٥٩جرامًا فيكون مجموع وزنها ١٠٦٧كيلوجرام(٥٨)

لذلك عمل العثمانيون منذ وصولهم إلى مصر على معالجة الأزمات الاقتصادية، التي كانت تعانى منها ولايات الشمال الإفريقي، ليضمنوا استمرار وصول الذهب إلى السلطنة[٥٩]، فقام العثمانيون بمد نفوذهم على كل بلدان الشمال الأفريقي " ما عدا مراكش " بهدف السيطرة على طرق القوافل، التي تحمل التبر في اتجاه البحر المتوسط؛ وفي سنة٩٦٢هـ/١٥٥٤م نجح العثمانيون في فرض سيادتهم على واحتى تاجوراء وأوجله اللتين كانتا تنتهي عندهما تجارتا الذهب والرقيق من مناطق ما وراء الصحراء(٦٠)، حيث عمل العثمانيون علي تأمين هذه الطرق، وإقامة العديد من القلاع عليها، مما أدى إلى زيادة الحركة التجارية وفاعلية السفر عليها(٦١).

وقد دفع الطلب الكبير على الذهب، وتأمين مسارات القوافل من قبل الولاة العثمانيين خلال القرن السادس عشر، دفع تجار القاهرة إلى العمل علي التوسع في تمويل جلب تبر الذهب المطلوب، عبر تكوين شبكات تجارية فعالة، وذلك عن طريق تمويل هذه التجارة مقدمًا، بمعنى آخر عدم انتظار الكميات القادمة من الذهب مع التجار والحجاج التكروريين في كل عام، بل القيام بتجهيز وإعداد مئات التجار بتمويلهم بالسلع، التي يحتاجها سكان تمبكتو وكانو مقدمًا (٦٢).

ومنذ العصر العباسي كانت بلاد التكرور المصدر الرئيسي لإمداد الدولة القائمة في مصر بالذهب، من أجل صك النقود، لذلك فقد كان التبر يصل للقاهرة، التي كانت تعيد صياغته لصبح الذهب الأساسي لصك لنقود في جنبات الدولة، سواء في ذلك الدولة المملوكية، أو الدولة العثمانية، وقد اعتاد ملوك السودان الغربي كنية أنفسهم باسم " كايا مغان" أي ملوك الذهب، وظلت أسماء نفس المدن تتردد في الوثائق المصرية مثل تمبكتو، كانو، برنو، أكدر(٦٣)، غدمس، وأوجلة، وهي مدن تحولت إلي مدن متعددة الثقافات، حيث أصبحت مدن عربية إسلامية وإفريقية متعددة الهوية(٦٤).

وقد نجحت القاهرة في توفير كميات الذهب المطلوبة منها، سواء لاحتياجات التجارة الشرقية في مصر، أو لمركز السلطنة في إسطنبول(٦٥)، ولكن كيف تم ذلك؟. والواقع أن نجاح القاهرة في توفير كميات الذهب الكبيرة هذه، كان يعود إلى أن الدولة العثمانية لم تمارس النشاط الاقتصادي بشكل احتكاري في أياً من السلع، بما فيها تبر الذهب، مما سمح للتجار بتفعيل شبكاتهم التجارية، وتنمية رؤوس أموالهم، وقد لعب النظام القضائي العثماني في مصر، دورًا مهمًا في عمليات صياغة العقود الخاصة بالصفقات التجارية، وعمليات استيفاء الديون، ورصد وحساب التركات، وتوزيع هذه التركات علي مستحقيها(٦٦)، وكانت قوة الشبكات التجارية بين القاهرة ومملكتي السونغاي وبرنوكانو(٦٧)، تعود إلي ثلاثة عوامل أساسية وهي: –

أولاً: استقرار عدد كبير من العائلات والأسر التكرورية في مصر، حيث ساعد الحج السنوي علي انتظام وصول القوافل التكرورية، من أجل أداء المناسك الدينية، ومن أجل التجارة، وبالتالي فقد كان عدد من التكارنه يفضلون البقاء في مصر لبعض الوقت سواء للدراسة أو للتجارة(٦٨)، وسرعان ما كان بعض هؤلاء يفضلون الاستقرار في مصر، وقد تكون في الجامع الأزهر رواق خصيصًا للتكارنة منذ وقت مبكر(٦٩).

وكان زقاق العنبري بطولون يحوي العديد من الأسر والعائلات التكرورية(٧٠)، وقد أدى ذلك إلى أن نجد طائفة للتكارنه في القاهرة، وكان التجار التكارنه الوافدين يجدون في أبناء جنسهم وكلاء ومترجمين لهم في القاهرة(٧١)، وقد عمل عدد من هؤلاء التكارنة في تجارة تبر الذهب والتوابل، فمثلاً في سنة ٩٩٥ هـ/١٥٨٧م توفي الحاج عبد القادر بن بركات بن أبي الخير السريري (من تجار التكرة بالقاهرة)، عند عودته بصحبة موكب الحج المصري من الحجاز، وقد خلف الرجل تركة ضخمة قدرت بـ٣٩٧٩٢٥بارة، كان منها ٣٦٧قنطار من الفلفل، بالإضافة إلى كميات كبيرة من اللبان(البخور) والبن(٧٢).

ثانيًا: استقرار عدد كبير من العائلات العربية في مصر وفي تمبكتو وكانو (التكرور)، خاصة بعد الهجرة الأندلسية والمورسكية خلال القرن السادس عشر(٧٣)، حيث ساعد استقرار عدد كبير من هذه الأسر إلى زيادة قوة العلاقة بين القاهرة وبلدان ما وراء الصحراء(٧٤)، فاستطاعوا تكوين شبكات تجارية كبيرة، لجلب بضائع ومنتجات غرب إفريقيا إلى مصر. وقد ارتباط عدد كبير من التجار الاوجليون والطرابلسيين، الذين استقروا في مصر بعلاقات تجارية قوية، بالتجار الحلبيين في القاهرة(٧٥).

ثالثًا: أسهم الحج بدورًا بارزًا في عمليات تنظيم هذه التجارة، حيث كان التجار يرافقون الحجيج، ليصلوا إلى مصر في شهر رمضان قبل خروج قافلة الحج بحوالي نصف شهر، في وقت تكون أسعار الذهب، قد بدأت في الارتفاع، لتزايد الطلب عليه، لتمويل قافلة الحج المتوجهة إلى الحجاز(٧٦)، حيث يرافق الحجاج التكروريين قافلة الحج المصري إلى الحجاز(٧٧)، وعند عودة الحجاج من الحجاز يبدأ هؤلاء التجار في تجهيز القافلة المتوجهة إلى غرب إفريقيا، فيقومون بالتعاقد على تمويل تجارتهم من كبار تجار القاهرة، وخاصة التجار الحلبيين، الذين يزودونهم بعدد من البضائع التي تجد قبولاً في هذه المناطق الواردة، وخاصة الحرير، وكانت الأقمشة الحريرية محل طلب واسع في مناطق ما وراء الصحراء، حيث تبقى درجة الحرارة مرتفع على مدار أغلب فترات العام.

فكانت هذه القافلة تتحرك من القاهرة إلى تمبكتو في بداية شهر صفر، لتعود في رمضان من العام التالي، تحمل معها تبر الذهب، والرقيق، وسن الفيل، وريش النعام(٧٨)، وقد أسهم الحج بالنظر بعين القدسية، لتأمين هذه القوافل، كما كان عدد من شيوخ القبائل ورؤساء المناطق على طريق التكرور، يحضرون بصحبة هذه القوافل إلى القاهرة، فكانت الإدارة والتجار يحرصون

على أخذ التعهدات والمواثيق منهم بضمان أمن التجار وبضائعهم، فمثلاً في العام ١٠١٤هـ/١٦٠٥م حضر صحبة قافلة التكرور شيخ أوجلة الشيخ يحي بن حمد، فحرص التجار ورجال الإدارة في مصر علي أخذ تعهده بضمان أمن وحماية التجار، حيث جاء فيه " أن عليه حفظ جماعة التجار المتوجهين إلى ولاية أوجلة والحجاج المسافرين القادمين منها، والواردين إليها من الأوجلية والمسارته والمغاربة في أنفسهم ومتاجرهم وأمتعتهم وأسبابهم بولاية أوجله وأعمالها، الداخلة تحت حكمه على جاري العادة، وأنه إذا وردت قافلة من قوافل التجار والمسافرين من بلاد السودان إلى الديار المصرية، فعليه أن يرسل معهم طائفة من جماعته وأتباعه، يحفظون القافلة إلى أن تمر علي ولايته وأعمالها الداخلة تحت حكمه وطاعته، وإذا وردت عليه قافلة من قوافل التجار المسافرين من الديار المصرية إلى بلاد السودان فعليه أن يفعل بهم كذلك"(٧٩).

وليس ثمة شك في أن الشبكات التجارية، التي كونها هؤلاء التجار هي التي ساعدت على اجتياز أزمة النقود، وتوفير الذهب للخزانة المصرية والعثمانية، حيث استطاع هؤلاء التجار، السيطرة التامة على هذه التجارة المربحة، ومولوا بشكل منتظم عمليات جلب تبر الذهب، كما عملوا على تطوير آليات هذه التجارة،

وكان للتجار الحلبيين دورًا مؤثرًا في ذلك، حيث شكل الحرير أهم الصادرات، التي كان يتزايد الطلب عليها في مناطق أفريقيا ما وراء الصحراء، وذلك نتيجة لما تميزت به الأقمشة الحريرية بالنعومة الفائقة التي تريح الجسم، حيث كانت منذ القدم لا تنسج سوى للأميرات والملوك، نظرًا لغلاء سعره، ومن المعروف لدى الجميع أن خيط الحرير، ينتج بواسطة دودة القز ثم ينسج إلى أقمشة، وهذه الأقمشة تعطى الشعور بالراحة لمن يرتديها في كافة أنواع حالات الطقس، حيث أن الحرير يحافظ على برودة الجسم في الصيف، كما يتميز الحرير بقدرته على الامتصاص، كما لا يشعر بالرطوبة عند ارتداؤه، بالرغم من ملمس الحرير الأكثر رقة، إلا أنه من أقوى الألياف التي تعمل على مقاومة الروائح والتصدي للأتربة في الهواء، كما يتميز الحرير بالمظهر الأنيق، ويتناسب مع مختلف فصول السنة لقدرته على التكيف مع مختلف درجات الحرارة الطبيعية في الجو ، حيث تصل درجة الامتصاص في الحرير إلى ثلاثين في المائة. إضافة إلى أن للحرير القدرة على مرور الهواء عند امتصاص العرق، مما

جعله محل طلب كبير في مدينتَي جني وتمبكتو في مالي، ومدينة كانو في نيجيريا. وبالتالي فقد كان الطلب كبير في هذه المناطق على الأقمشة الحريرية.

وعمل الحرفيون في القاهرة على تعديل وحياكة المنسوجات المصدرة إلى هذه المناطق، حتى تتناسب وذوق أهالي هذه المنطقة، حيث كانت تصنع لهم ملابس خاصة عرفت " بالتكرورية " (٨٠)، وكان يمزج فيها الحرير والكتان، وأصبحت منفلوط وأسيوط وحى طولون بالقاهرة مناطق رئيسية لإنتاج هذه المنسوجات لتصديرها إلى كانو وتمبكتو، كما كانوا يجلبون لهذه التجارة الخيول، التي أعدت خصيصًا لهذه التجارة في الفيوم(٨١).

كما كان يرسل من مصر بعض السلع الغذائية كالسكر والأرز(٨٢)، وكان السكر المصري يجد أقبالًا كبيرًا في بلاد التكرور، حيث كان يقدم باعتباره نوعًا من الهدايا إلى العظماء والنساء، ولذلك فقد كان يباع بأضعاف ثمنه(٨٣)، كما استوردوا لهذه التجارة كل ما كانت تحتاجه، فقام تجار القاهرة باستيراد الكودة واللؤلؤ من بغداد، التي كانت تجلبه بدورها من مناطق إنتاجه في إمارات الخليج العربي، إضافة إلى حرائر فارس وخاصة أصفهان(٨٤)، كما كانت الكتب والمخطوطات الدينية والفقهية، وأجزاء القرآن الكريم محل طلب كبير في هذه لمناطق التي أخذ الإسلام ينتشر بها(٨٥).

لذلك فقد مول كبار تجار القاهرة جماعات التجار الذين يعملون علي خطوط التجارة مع كانو وتمبكتو، وأكدر بالبضائع والسلع لجلب تراب الذهب(٨٦)، ومع تعدد سفريات هؤلاء التجار الصغار، كانت تتكون لديهم الأموال فيقومون بدورهم بالاستقرار في القاهرة، وإرسال الوكلاء والمبعوثين من التجار الصغار بعد تمويلهم بالبضائع(٨٧)،

ويوضح ذلك أيضًا حياة التاجر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن مؤمن(٨٨)، حيث عمل كتاجر سفار بين القاهرة وكانو وتمبكتو، فقام في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م بعقد صفقتين مع شاهبندر تجار القاهرة حينئذ الخواجا يحيى بن عمر الشهير بابن الجمال الحلبي، الذي كان يحتاج الذهب من أجل تمويل تجارته في التوابل في البحر الأحمر، حيث مول الخواجا يحيى صفقتين فدفع له ٤٠٥ إردب كوده، وربع قنطار نيله، و١٢١ طزينة من الطرابيش الجوخ الأحمر، و٥٣ رطلًا من المرجان، و ٣٠٠ رطل عرق، و ٣٠ ثوبًا حريرًا، و ١٠٣٤ درهم مسك في مقابل أن مبلغ قدره ٧١٥ مثقال من ذهب التكرورى.

ويتضح من هذه الصفقة إتاحة الحرية للخواجا ابن مؤمن بصورة كبيرة للربح، حيث حدد العقد المبلغ الواجب على أبن مؤمن دفعه، والذي يعادل ثمن هذه البضائع، وفى الصفقة الثانية دفع الخواجا يحيى الجمال إلى سعيد بن مؤمن ١١١ طزينة من الطرابيش، و٢٨٧ رطل قرنفل، و ١٦ طاقة من الأقمشة القطنية الهندية، و٢٠ بالة صغيرة من الأقمشة الحريرية، و٥٩ دينارًا، وفى نهاية الصفقة نص في العقد على أن سعيد بن مؤمن عليه حمل ذلك على بعير واحد من الإبل، وأن يبيع ذلك في بلاد التكرور بالنفقة فقط دون النسبة، ويشترى بذلك تبر ذهب(٨٩).

إن أهمية ابن مؤمن ليست في كونه وسيط في تجارة الذهب فقط، حيث استقر فيما بعد في القاهرة وعمل في عمليات جلب الذهب عن طريق الوكلاء والشركاء(٩٠) والمبعوثين، بعد أن كون رأس مال كبير سمح له بتمويل الصفقات، كما عمل سمسارًا في نفس الوقت، حيث كان يقوم بتوفير المبعوثين والوكلاء للتجار الراغبين في جلب الذهب(٩١). وعند وفاة الخواجا يحيي بن عمر الجمال شاه بندر تجار القاهرة، كان له بذمة أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد المسراتي ٢٣٣٧ مثقالاً من تراب الذهب تسلمتها ورثته(٩٢).

وهكذا فقد قام الحلبيون بدور مهم في تفعيل تجارة مصر مع الهند، من خلال عمليات توفير الأقمشة الحريرية، التي كانت ضرورية من أجل توفير تبر الذهب، الذي كانت تحتاجه تجارة التوابل، ففي ذلك الحين لم تكن الهند، ولا حتى الصين ترغب في سلع وبضائع من مصر، أو الدولة العثمانية، وحتى من أوروبا، ولم تكن تقبل بديلًا للتوابل والخزف والسلع الصينية إلا الذهب، بل وحتى الفضة لم تكن مقبولة إلا على مضض خلال القرن السادس عشر.

الحلبيون في التجارة الدولية في البحر الأحمر: -

رغم أن اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح، قد أدى إلى تراجع في حركة التجارة الدولية بين الهند والبلدان العربية خلال القرن السادس عشر، إلا أن أثر وصول البرتغاليين إلى طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن طويلًا، فقد أخذ التجار العاملون في تجارة البحر الأحمر في العمل على استعادة هذه التجارة المربحة، والتي تزايد عليها الطلب خاصة مع رفع أسعار التوابل في أوروبا من قبل البرتغاليين. وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل منها، قصر المسافة بين الهند وأوروبا عبر البحر الأحمر، والوجود العثماني في البحر الأحمر، الذي سمح لمصر بالتزوّد بالأخشاب اللازمة لبناء أسطول قويّ في البحر الأحمر، في وقتٍ

كانت مصر والمنطقة العربية تفتقر فيها إلى الأخشاب؛ بسبب العوامل الجغرافية (عمل البرتغاليين على منع وصول أي سفن أو أخشاب من الهند للمنطقة العربية، كما حصلوا على قرار من البابا في روما بمنع تصدير الأخشاب من البلدان الأوروبية للموانئ العربية). كما أدّى إلغاء الدولة العثمانية الاحتكارات التجارية إلى السماح للتجار بالعمل الحر بعيدًا عن هيمنة الدولة، مما عزّز نجاحهم في استعادة جزءٍ كبير من تجارة التبر الأفريقي الذي كان ضروريًا، من أجل شراء التوابل من الهند. كما تراجعت قدرة البرتغاليين في السيطرة على مدخل البحر الأحمر، بخاصة منذ عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م، في أعقاب استيلاء إسبانيا على البرتغال نفسها(٩٣).

شكل الحلبيون جزء مهم من التجار الشوام في القاهرة، ولم يكن لهم طائفة تميزهم عن غيرهم من الشوام، غير أنهم كانوا دائمًا في تقارب اجتماعي واقتصادي قوي، حيث حرصوا على الزواج من الدائرة الضيقة من أبناء حلب في البداية ثمن من الشوام بعد ذلك، كما ظل جزء أساسي من معاملاتهم الاقتصادية في دائرة أبناء مدينتهم ثم الدخول في العلاقات الأوسع مع الشوام، وكانت كل دائرة من هذه الدوائر ترتبط بالفترة الزمنية لوصول التجار الحلبيين للقاهرة، فقد كان التجار حديثي الوصول هم الأقرب دائمًا للتعامل مع الحلبيين فقط.

بينما كان التجار ذوي الفترة الطويلة أو الحلبيين المولودين في القاهرة أكثر انفتاحًا على المجتمع وعلى الطائفة الشامية وباقي الجنسيات من تجار القاهرة، وقد هلّ العصر العثماني على مصر، وكان للشوام السيطرة شبه الكاملة على حركة التجارة المصرية، حيث سيطر التجار الشوام على التجارة الدولية العابرة، وانتشر الشوام في موانئ اليمن والحجاز، ومنذ منتصف القرن السادس عشر في الهند أيضًا.

وأفضل مثال على مدى الدور الكبير للشوام في التجارة المصرية؛ هو دور عائلة ابن الجمال الحلبية (٩٤)، حيث ظل رأس هذه العائلة رئيسًا لتجار القاهرة خلال الفترة ٩٤٧-٩٧٦هـ/١٥٤٠-١٥٦٨م (٩٥)؛ وهو الخواجا يحيي بن عمر بن عبد الله، الشهير بابن الجمال الحلبي، كما ظل عدد تجار النخبة التجارية المصرية في معظمه من العناصر التجارية الشامية (٩٦). كما يكفى فقط الإشارة إلى عائلات يغمور والذهبي وأبى طاقية وابن الكركية(٩٧)، وابن الدهان وآل عريقات وغيرهم الكثير (٩٨). وكان هؤلاء التجار الكبار يلعبون الدور الأساسي

في اختيار شاهبندر التجار، ونتيجة لذلك التواجد التجاري الكبير للشوام(٩٩)، فقد تولى عدد كبير من الشوام لهذا المنصب خلال القرن السادس عشر.

لهذا ظلت تجارة البحر الأحمر، وخاصة تجارة التوابل أهم محاور الأنشطة التجارية في مصر خلال القرن السادس عشر، وعلى الرغم من الصعوبات المختلفة، التي كان على الحلبيين مواجهتها منذ وصولهم إلى مصر، فقد كان كل منهم قد وضع على طريق الثراء مع استقراره في القاهرة، فالتجارة الكبيرة التي كانت تتمتع بها، والتجارة الدولية البعيدة المتنقلة التي اضطروا لممارستها، عندما أُخرجوا من النطاق المحلى لهم، حيث كانت هجرتهم وعدم وجود ارتباط قوى بينهم وبين المجتمع، الذي انتقلوا إليه، عاملاً أتاح لهم حرية أكبر في الحركة والتنقل والترحال على المحاور التجارية.

وتوضح الوثائق الحركة الدائمة للتجار الحلبيين، حيث كانوا يتنقلون بين القاهرة، وجدة، واليمن، وتمبكتو، وإسطنبول، وأزمير، والقدس، واللاذقية، وبيروت، والإسكندرية(١٠٠). وكثيرًا ما تشير الوثائق إلى هؤلاء التجار، خلال هذه المرحلة بالتاجر السفار، أي المتنقل بين البلاد، عن طريق التاجر السفار، جذبت الأرباح الكبيرة التي يمكن جنيها من وراء القيام بالرحلات الطويلة، عددًا من التجار للمغامرة، بهدف الحصول على الأرباح العالية التي يمكن جنيها من وراء هذه التجارة(١٠١).

وتوضح السجلّات المحلية في مصر ظاهرة التاجر السفار، بصورة واسعة خلال القرن السادس عشر١٠٢. وقد نجح هؤلاء التجار في اختراق الحصار البرتغالي في المحيط الهندي، مدفوعين بهامش الربح الكبير جراء ذلك١٠٣. والواقع أنّ التاجر السفار هو تاجر متوسط الثراء لديه طموح كبير في الثراء السريع؛ فكان يسافر سنويًا بين السويس والهند. وكان يجمع أكبر عدد من الصفقات التجارية للتجار الراغبين في جلب التوابل(١٠٤). ولم يكن التجار الكبار يغامرون بوضع أموالهم كلّها مع تاجرٍ واحد. بل كانوا يمنحون أموالهم لأكبر عدد ممكن؛ بحيث يقللون نسبة المخاطرة؛ وإذا ضاعت هذه الأموال، أو توفّي هذا التاجر، لأيّ سبب لا يضيع كلّ المال(١٠٥)؛ وقد أقبل عدد ليس قليل من التجار الحلبيين على العمل، كتجار سفارين مغامرين من أجل تحقيق مكاسب كبيرة، ففي عام ٩٩٥هـ/١٥٨٦م توفّي تقي الدين بن عثمان الحلبي التاجر السفار، وقد ترك كمياتٍ كبيرة من التوابل شملت نيلة هندي، ولك وكابلي، وفلفل قُدّرت قيمتها بثلاثة آلاف دينار(١٠٦).

وفي عام ٩٧٠هـ/١٥٦٠م توفي الخواجا محمد بن الخواجا قاسم الشهير بابن الحلبي، وهو قادم من جدة، حيث وصل له صحبة المراكب لميناء الطور ستة قناطير من الزنجبيل زنبيلين، و١٨قنطار من الفلفل، و٣٦ قنطار من الكودة، وستة قناطير من النيلة الهندي، ولكون الرجل حلبي فقد حرص شاهبندر تجار القاهرة الخواجا يحي بن عمر بن عبد الله، الشهير نسبه بابن الجمال الحلبي على حضور عمليات تسجيل التركة وتوصيلها إلى مستحقيها(١٠٧).

أما الخواجا محمد بن أحمد بن عبد الوهاب، الشهير بالخطيب الحلبي، فقد ترك عند وفاته في عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م تركه قدرت بعشرين ألف دينار، بالإضافة عدد كبير من المنازل والوكالات والعقارات. وكان من بين مخلفاته ما يؤكد الدور الكبيرة له في حركة التجارة الدولية عبر البحر الأحمر، حيث جاء فيها ١٠٨١قنطار من الفلفل الأسود، إضافة إلى ٤٩قنطار من الصمغ، وأخيراً ٩٨قنطار من الزنجبيل، وقد مثلت التوابل في تركة الرجل ٦٠٪، حيث كان من كبار التجار في تجارة البحر الأحمر.

أما الخواجا عبد النبي بن عبد الرزاق بن محمد الحلبي، الشهير بابن فستق فقد كان من كبار تجار الحرير في مصر في بداية هجرته للقاهرة، خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، ثم عمل في التجارة الدولية في البحر الأحمر، وعند وفاته كانت تركته تشير إلى جود الفلفل، واللبان، والقرفة، والعديد من السلع الهندية واليمنية، وقد أنجب عبد النبي بنتين هما فاطمة وليلي، تزوجت فاطمة من ابن عمها حسن بن يوسف بن عبد الرزاق ابن فستق، أما ليلي فلم تأتي للقاهرة، وظلت تعيش في حلب، وقد ورث إدارة نشاطه ابن أخيه وزوج أبنته حسن، حيث ترك الرجل تركة كبيرة قدرت بـ ٤٠٠ ألف بارة(١٠٨)،

أما الخواجا أبو بكر بن يوسف بن إبراهيم الحلبي السعدي، الشهير بالبقعي، فقد كان أيضًا من كبار تجار الحرير بين حلب والقاهرة عند هجرته من حلب، واستقراره في منطقة خان الخليلي، ثم عمل في التجارة الدولية في البحر الأحمر، وفي عام ١٠٢٥هـ وعندما شعر بدنو أجله، أرسل في طلب كتبت المحكمة لتسجيل وصيته، وتركته كما أستدعي للحضور شاهبندر التجار إسماعيل أبو طاقية، كونه حمصي، وقد ذكر في وصيته أنه يملك ٩٠٠٠ غرش (٣٦٠.٠٠٠ بارة)، وكان منها ٢٩٠٠ غرش عند جوردي الفرنجي ثمن فلفل ونيله وقرفه، و٥٠٠٠غرش عند بيرو الفرنجي ثمن فلفل وقرفة، و١١٠٠غرش بضائع صحبة السفن القادمة من جدة للسويس، ويعكس ذلك في الواقع التفاعل الكبير للتجار الحلبيين في التجارة

الدولية(١٠٩). ويظهر لكل ذلك مدى تغلل التجار الحلبيين في بنية الاقتصاد المصري، ودورهم المهم في حركة التجارة في البحر الأحمر خلال القرن السادس عشر.

وكانت أغلب العمليات التجارية تُدار بواسطة نظام الوكلاء، ولم يكن كل الوكلاء يتقاضون أرباح بالضرورة، إذا أن عدد من التجار كان يمتلك الرقيق (العبيد)، وكان وسطاء يُعرفون باسم "الوكلاء" التجاريين، يبقون في محطات تجارية للتفاوض مع التجار المحليين على بيع المخزون الحالي من السلع، وشراء البضائع الجديدة لرحلات العودة في السنة التالية. حيث كانت طريقة الوكلاء التجاريين واحدة من بين الطرق التجارية الشائعة في مجال التجارة في أنحاء الدولة العثمانية، وكان نظام الوكلاء التجاريين هو الأكثر شيوعًا بين التجار الحلبيين في مصر، حيث كان عدد كبير من التجار الحلبيين ذوى رؤوس أموال كبيرة، سمحت لهم باستخدام أكثر من وكيل في المدن والموانئ المختلفة (١١٠).

وكان الوكيل يقيم في مدينة ساحلية، أو في مركز تجارى لتمثيل مصالح التجار المقيمين في مكان آخر، وكانوا يرسلون إليه بضائعهم لبيعها، وكان الوكيل يقوم بعمليات البيع والشراء، تنفيذًا للتعليمات التي يتلقاها من التجار(١١١)، وكان أصحاب السفن والبحارة أو المبعوثون من الرقيق، أو صغار التجار يستخدمون وسطاء في المبادلات التجارية ، بين الوكلاء والتجار، وقد ساعدت الانتشار الحلبي والشامي الواسع إلى أغلب أنحاء الدولة العثمانية التجار على اتخاذ وكلاء من بنى جنسهم يأمنون إليهم، فهذا التشتت الجغرافي الذكي على مستوى أهم المدن والمراكز التجارية العثمانية، سمح للتجار الحلبيين في مصر بامتلاك شبكات تجارية فعالة عبر أغلب الموانئ العثمانية.

وكانت العائلات الحلبية التجارية الكبرى، تفضل تعيين الوكلاء من داخل العائلة، وخاصة من الأبناء الأصغر سنًا من أجل إكساب هؤلاء الأبناء المهارة والحنكة في العمل التجاري؛ حيث فضلت عائلات الجمال، ويغمور، والحرديب وغيرها، استخدام وكلاء من نفس العائلة، ويمكن أن نرى المهام المنوطة بالوكيل من خلال نص أحد عقود هذه الوكالة فى المحكمة، حيث جاء كما يلي: " أن ينوب عنه في المطالبة بديونه وحقوقه في مجالس السادة القضاة ونوابهم، وفى الحبس، والترسيم، والملازمة، والإخراج، والتعويض وفى فعل ما يجوز له من بيع، وشراء، وسفر، وحضور، وجعل له أن يوكل من شاء متى شاء، وأن يفعل ما له به من الحظ والمصلحة " (١١٢).

هكذا يوضح النص المهام الكبيرة التي كان يقوم بها الوكيل في المنظومة التجارية. وفي عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م قام الخواجا حسن بن علي بن يوسف الحلبي، الشهير بالحرديب، بعمل توكيل إلى ابن عمه في حلب الخواجا زين العابدين بن محمد بن يوسف الحلبي، الشهير بالحرديب، جاء في نص التوكيل أنه وكله وأناب مناب نفسه بحلب:- "ينوب عنه في المطالبة بديونه كلها وحقوقه بأسرها وتعلقاته بأجمعها قبل من كانت، حيث يكون قيماً في ذلك، وله ولاية الدعوى بذلك في مجالس السادة القضاة، ونوابهم وفي الحبس، والترسيم، والملازمة، والأفراج، وفي قبض مستأجراته بأنواعها، والشراء بثمنها أنواع التجارات، وفي إجازة عقاراته من بيوت وطواحين وحوانيت، وغير ذلك لمن يرغب في تواجر شيء من عقاراته، لمدة ثلاثة سنوات فما دونها، توكيلًا شرعيًا خلا سماع الدعوى عليه، وخلا بيع شيء من عقارته وبيوته، لم يفوضه شيئًا من ذلك مطلقًا". ويوضح النص؛ كيف أدار تجار حلب الذين استقروا في القاهرة ممتلكاتهم وأملاكهم في موطنهم الأصلي؟ وأن علاقاتهم مع موطنهم لم تنقطع إلا بعد عدة أجيال(١١٣).

وفى الوقت ذاته كان هناك نظام المبعوثين التجاريين؛ فكان بإمكان أي تاجر أن يسلم إلى أحد التجار الصغار، الذين يثق بهم مبلغًا من المال أو البضائع، ليقوم ببيعها في مكان محدد، ويشترى بدلاً منها بضائع أخرى (١١٤). وكان هذا المبعوث يحصل في مقابل ذلك على مبلغ من المال، أو يقتسم مع التاجر الأرباح بعد خصم مصاريف الرحلة.

فضل تجار حلب القادمين لمصر عبر الدرب الغزي، اتباع نظام المشاركة في التجارة والدخول في الشركات التجارية كنوع من أنواع الحماية، وتفادي الأخطار، وكذلك لما امتازت به الطرق البرية بعمرانها بالمدن والأسواق، مما يزيد فرصة المتاجرة والربح، ووجود وكلاء للشركات، والتجار على طول الطريق، لتسهيل العمليات التجارية والمالية، ويشترك التجار معًا في تمويل التجارة برؤوس أموالهم، كما يشتركون في الإدارة والسفر والإقامة، ويتحمل كل شريك نصيبه في الخسارة، والتضحية، أو ينال نصيبه في الربح مثل باقي الشركاء(١١٥).

كما عمل التجار على التغلب على مشاق السفر، وخطورة الطرق عن طريق استخدام الرقيق، فكانوا يقومون بشراء الرقيق، ويقومون بتدريبهم في الأعمال التجارية في الوكالات والخانات، وعندما يثبت أحد هؤلاء الرقيق قدرة جيدة على ممارسة التجارة، فإنه يقوم بإرساله في المهام والرحلات التجارية، سواء إلى الهند، أو كانوا، وتمبكتو، أو إسطنبول. وغالبًا ما كان هؤلاء المماليك يتحولون إلى تجار كبار، بعد عتقهم من قبل أسيادهم، فمثلاً نجد أن الخواجا

مماي بن عبد الله الرومي عتيق الخواجا يحيي بن عمر الجمال، قد تحول إلى أحد كبار تجار القاهرة بعد وفاة سيده، فمثلاً لذلك نجد أنه في عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م وبعد وفاة سيده يبيع صفقة مكونة من ٧٠ قنطار من الفلفل الأسود، قيمتها ١٤٠٠ دينار، لأثنين من الأمراء المماليك(١١٦)،

وخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، أخذت هذه الشبكات في الترسخ بشكل كبير، فقام التجار بتعيين وكلاء لهم في جدة، ومخا، وحاول هؤلاء الوكلاء إيجاد وكلاء دائمين لهم في الهند، ولم تكن فائدة وجود الوكلاء فقط تقليل المخاطر على حياة هؤلاء التجار ووكلائهم، ولكنها كانت اقتصادية أيضًا، حيث كان هؤلاء الوكلاء يقومون بشراء المحاصيل من التوابل، أو خام الحرير في أوقات حصادها. فمثلاً لذلك نجد الخواجا يحيي بن عمر الجمال، وكيل دائم في جدة هو أحمد الكلاسي، ووكيل في حلب هو محمد السمان، بينما كان وكيله في الإسكندرية أحد مماليكه؛ وهو سليمان بن عبد الله.

ويمكننا أن نبرز نماذج لتلك العائلات الحلبية، التي كان لها دور كبير في حركة التجارة في القاهرة خلال القرن السادس عشر فيمات يلي: –

عائلة الجمال: –

تشكل عائلة الجمال نموذج مهم للنجاح الكبير، الذي حققه التجار الحلبيين في القاهرة، فتنسب العائلة إلى تاجر حرير يدعي عبد الله الجمال، هاجر لمصر من حلب خلال نهاية القرن الخامس عشر، حيث أستقر في منطقة سوق الحريرية بالوراقين، وعمل في تجارة الأقمشة الحريرية، التي كانت تجد رواجًا كبيرًا في القاهرة، كما عمل في تجارة الصابون، وزيت الزيتون بشكل أقل، وأنجب عبد الله ولدين هما عمر وقاسم، حيث قام عمر بالسفر أكثر من مرة بين (حلب، والقاهرة)، (وجدة، والقاهرة) للتجارة، وقد تزوج عمر من جارية جركسية، أنجب منها ولديه يحيي وبدر الدين، في حين لم ينجب قاسم إلا طفلة وحدة هي آسيا.

عمل الخواجا عمر بن عبد الله الجمال في تجارة الحرير المربحة في حي خان الخليلي، وخلال هذه الفترة تزايد الطلب بشكل كبير على الأقمشة الحريرية، خاصة لتصديرها إلى تمبكتو، وكانو في بلاد ما وراء الصحراء، من أجل جلب تبر الذهب، وقد ترك عمر لولديه ثروة كبيرة، قدرت بما يقارب من خمسين ألف دينار. غير أن ما تركه عمر لولديه من شبكات تجارية، وعلاقات تجارية كبيرة مع عدد كبير من التجار، كان أكثر أهمية من الثروة، حيث حرص

الخواجا عمر الجمال على أن يرسل يحيي في مهام تجارية إلى جدة، والإسكندرية، وحلب، وهو ما جعل يحيي يمتلك فنون وأدوات التجار مبكراً، لذلك فقد نجح في سنوات معدودة من وفاة والده في أن يصبح أهم تجار القاهرة.

ومنذ عام ٩٤٧هـ/١٥٤٠م أصبح يحيي أهم وأكبر تجار القاهرة، فقام بشراء عدد كبير من العقارات في قلب خان الخليلي، وقام ببناء وكالة تجارية كبيرة، حملت اسمه، وأصبحت مركزة الرئيسي للتجارة. وحول أعمال والده من تجارة الحرير للتجارة الدولية، فأصبح يتاجر في كل شيء وأي شيء. وأصبح يمول كل من يطلب من الحرفيين والتجار المسافرين في مهام تجارية.

خلال هذه الفترة، أصبح يحيي بن عمر الجمال خلال الفترة ٩٤٧- ٩٧٦هـ/١٥٤٠-١٥٦٨م ملك تجار مصر، كما كانت تلقبه بعض الوثائق شاهبندر تجار مصر، ريس تجار مصر، تحول من مجرد تاجر بسيط إلى شركة عملاقة، فقد كان يرسل كل عام صحبة قافلة الحاج، ما يقارب من خمسمائة جمل، تحمل بضائعه لمكة، كما كان يمول ما يقارب من خمسين تاجر للسفر إلى تمبكتو، من أجل جلب تبر الذهب في كل عام. فقد نجح يحيي في تكوين شبكه تجارية معقدة، شكلت أغلب موانئ الدولة العثمانية إضافة إلى الهند واليمن، فقد انتشر وكلائه للتجارة في كل الموانئ والمدن، فكان له وكلاء في جدة (أحمد الكلاسي) –ووكيل في حلب (محمد السمان)، ووكيل في الإسكندرية (مملوكه سليمان بن عبد الله)، كما كان له وكلاء في تمبكتو – وإسطنبول وأزمير وغيرها من المدن(١١٧).

لم يظل يحي بن عمر الجمال بعيدًا عن التجارة الداخلية في مصر، فقد أخذ في تمويل الملتزمين والأمراء المماليك، من أجل زراعة المحاصيل النقدية، التي كانت تجد سوقًا خارجيًا نشطًا للتصدير مثل القمح وقصب السكر والكتان. ونتيجة لدوره الكبير في تجارة التوابل فقد مول يحيي الجمال الملتزمين بجمرك مقاطعة البهار، حيث كانت المبالغ المقررة على مقاطعة البهار كبير، لذلك لم يكن أمام الذين يرغبون في التزامها، إلا أن يقترضوا من كبار التجار، الذين تمر تجارتهم من خلال الجمرك، والذين يمتلكون من المال الكثير مقابل بعض التسهيلات التجارية، حيث كانت مبالغ القروض تخصم من جمارك بضائعهم المارة من خلال الجمارك. فمثالاً لذلك وقبل وفاته في عام ٩٧٦هـ/١٥٦٨م مول الخواجا يحيي بن عمر الجمال ملتزم

جمرك البهار شموال نمروز بمبلغ ١٠ألاف دينار، لتسديدها للدولة مقابل خصم الجمارك المستحقة على بضائعه التي تمر من خلال جمرك البهار في السويس(١١٨).

شكلت حياة الخواجا يحي بن عمر الجمال قصة مبهرة للنجاح الاقتصادي والتجاري، حيث توفر وثائق الأرشيف فرصة جيدة، من أجل إعادة بناء التطورات والتغيرات الاقتصادية، التي حدثت خلال هذه الفترة بشكل واقعي، من خلال الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وقبل وفاته شعر يحيي بحالة مرضيه وطلب حضور كتبة المحكمة لكتابة وصيته: – حيث أعتق ستة عشرة عبدًا كانوا في منزله وخصص لهم مبالغ كبيرة للحياة. كما أعتق عشرين جارية أخرى. كما أوصى بدفع ٥٠٠دينار لأروقة الأزهر وطلاب العلم فيه. وكان يحيي قد تزوج مرتين من أبنة عمه آسيا بنت قاسم ثم من جارية جركسية تدعي سلطانة، أنجب يحيي أبنه محمد الأكبر، الذي توفي وعمره خمسة وعشرون عامًا في إحدى الرحلات التجارية (أنجب محمد طفلًا اسمه أحمد، توفي بعد والده وعمرة أربع سنوات)، كما أنجب مؤمنة وتوفيت صغيرة، أم بدور فقد تزوجت من ابن عمها علاء الدين بن بدر الدين، الذي كان ساعد عمه اليمين منذ وفاة أبنه محمد، وقد أصبح علاء الدين شاهبندر لتجار القاهرة لبضع سنوات، حيث توفي في عام ٩٧٩هـ/١٥٧١. (بلغت تركة يحي الجمال ما يقارب ٢٥٠ ألف دينار غير عدد كبير من العقارات والوكالات).

عائلة ابن يغمور: –

هاجرة أسرة يغمور الحلبية إلى القاهرة في منتصف القرن السادس عشر، حيث اتخذت من حي الأزبكية الأرستقراطي مركزًا لسكنها، حيث كان محمد بن يغمور تاجر حرير صغير، جاء للقاهرة بحثًا عن فرص أفضل للنجاح التجاري، خاصة مع تزايد أرباح تجارة الحرير بين حلب والقاهرة، حيث أستقر في السوق الحلبي بالوراقين، وعمل في تجارة وصناعة الحرير، ونجح محمد في جلب أسرته للاستقرار معه في القاهرة، حيث عمل ولديه عثمان وسليمان معه في التجارة، وفي القاهرة نشأ عثمان ابن يغمور في مناخ تجاري ملائم، لتحقيق طموحاته التجارية. وقد أشترك مع أخيه سليمان في ممارسة العمل التجاري في معية والدهما، حيث ظهرت حنكة عثمان التجارية في قدرته على حفظ التوازن الاجتماعي للعائلة، في أعقاب وفاة والده في عام ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م.

وقد شب عثمان وسط القاهرة المليئة بالحركة التجارية الكبيرة، فسافر مرارًا إلى جدة ومكة وإلى حلب. وبالتالي فقد تعرف على خطوط التجارة الدولية بشكل كبير، وفي جدة ربطته علاقات صداقة قوية مع أحد تجارها الكبار؛ وهو عامر جعفر، ومع تطور العلاقات بينهما، واتساع دورهما في حركة التجارة، أصبح عثمان واحدًا من بين أهم تجار القاهرة، وأصبح عامر جعفر شاهبندر تجار لجدة، فقد قرارا تأسيس شركة تجارية بينهما، برأس مال قدره ٣٠،٠٠٠دينار، حيث كان عامر جعفر يقوم بشراء التوابل والأقمشة القطنية الهندية، واللبان، والبن ويقوم بإرسالها مع السفن العاملة بين جدة والسويس، حيث يتسلمها الخواجا عثمان بن يغمور، ويقوم بتجهيزها لبيعها في القاهرة أو الإسكندرية للتجار الأوروبيين، وكان يتم الحساب الختامي لها في كل عام، ويتم خصم المصاريف واحتساب الأرباح مناصفة للطرفين(١١٩). كانت هذه التجارة مربحة للغاية فكانت تحقق ما بين ٣٠إلى ٥٠٪ أرباح لهما، وكان الهدف من تكوين هذه الشركات تقليل المخاطر، جراء عمليات النقل البحري، أو الطرق البرية الشاقة.

وقد ورث عثمان بن يغمور عن والده وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا متميزًا، حيث نجح في تطوير أعمال والده التجارية بشكل كبير، فلم يركن إلى ما تركه والده، فقد استمر في نشاطه التجاري الواسع، ونجح في توسيع صفقاته التجارية في شراء التوابل والبن والسكر، وإذا ما رصدنا طريق عثمان بن يغمور في الصعود، حتى الوصول إلى قمة النخبة التجارية القاهرية، فسنجده قد دخل في بداية حياته التجارية في معاملات تجارية داخل محيط العائلة، التي ينتمي إليها، ثم وسع تجارته خارج نطاقها، فعقد عدة صفقات تجارية كبيرة مع تجار القاهرة من أمثال إسماعيل أبو طاقية، وصهره الخواجا أحمد بن عامر، والخواجا عبد العظيم الحمصي، والخواجا صالح أمغار المغربي، وتضمنت هذه التعاملات بيعًا وشراء لكميات كبيرة من التوابل بكل أنواعها، والبن والأقمشة بكل أنواعها، والسكر. كما كون شركة مع الخواجا نور الدين بن أحمد الكفراوي، لتجارة في البن والأقمشة والتوابل والمرجان، وبعد وفاة عثمان ابن يغمور، كان ما خصه في هذه الشركة ٣٨٩.٢٤٠بارة، وهو ما يعكس حجم هذه الشركات ونشاطها الكبير(١٢٠).

ونتيجة لذلك النشاط الواسع فلم يمر على وفاة والده إلا بضع سنين، حتى أصبح جديرًا بأن يتولى منصب شاهبندر التجار بالإنابة عن أبي طاقية، أثناء فترة مرضه وعند وفاة أبو طاقية في عام ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، كان عثمان بن محمد يغمور؛ هو أصلح المرشحين لتولي

هذا المنصب الرفيع بين تجار القاهرة، نظرًا للمكانة العالية التي تبوؤها خلال هذه الفترة بين تجار القاهرة. وفي ظل تنامي أنشطة ابن يغمور التجارية، فقد أصبح محط أنظار ملتزمي الجمارك من اليهود والأمراء المماليك، لتمويل عمليات التزامهم للجمارك، حيث كان يتم خصم هذه القروض التي يحصل عليها الملتزمين من كبار التجار بموجب خصم الرسوم الجمركية المعينة على بضائعهم القادمة من الجمارك، سواء في ذلك على البن أو التوابل أو الأقمشة القطنية الهندية.

كما تطورت علاقات ابن يغمور بالتجار الأوروبيين وخاصة البنادقة والفرنسيين، أكبر مستوردي التوابل والبن خلال هذه الفترة، ومع أن نشاط ابن يغمور في تجارة البحر الأحمر، قد اقتصر على استيراد البضائع من مينائي مخا وجدة دون أن يقيم علاقات تجارية مباشرة مع الموانئ الهندية، إلا أنه استطاع أن يوسع دائرة نشاطه التجاري في اتجه البنادقة وإسطنبول وأزمير إضافة إلى بلاد الشام بالطبع.

على أية حال فقد توفي عثمان بن يغمور عن عمر يناهز الثالثة والأربعين في أواخر عام ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م، وبعد عام واحد من توليه منصب شاهبندر التجار، تاركاً وراءه ابنتين هما فاطمة وكريمة، وجعل الوصاية عليهما لأخته مؤمنة، التي تحملت عبء هذه الوصية، ووقفت أمام القضاء عدة مرات، لاستخلاص ديون أخيها المترتبة على بعض من التجار، وخاصة اليهود والبنادقة، مستعينة في ذلك بجمال الدين الذهبي (البعلبكي)، الذي تولى منصب شاهبندر التجار من بعده.

وتعكس تركة عثمان بن يغمور الوضع الاجتماعي والاقتصادي الكبير، الذي كان يشغله عثمان بن يغمور بين تجار القاهرة، ومن خلال النظرة التحليلية لمكانة عثمان بن يغمور، نجد أنه بدأ يمارس تجارته في كنف والده، ثم استقل بها بعد وفاة والده في عام ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤ م، وهو نفس العام الذي تولى فيه إسماعيل أبو طاقية منصب شاهبندر التجار، بمعني أن بداية نشاطه التجاري بشكل مستقل، قد تزامن مع تألق نجم إسماعيل أبو طاقية في سماء القاهرة، ورغم ذلك فقد نجح عثمان بن يغمور في أن يجعل له اسمًا، يتردد على ألسنة معظم تجار القاهرة، غير أن القدر لم يمهله لكي يستمر في هذا المنصب أكثر من عام واحد فقط، حيث وافته المنية في ريعان شبابه(١٢١).

تشكل التطورات الاقتصادية والاجتماعية لعائلة الجمال، ويغمور وغيرها من عائلة النخبة التجارية القاهرية جزء مهم من التطورات الاقتصادية والاجتماعية لولاية مصر في القرن السادس عشر، وهي تفند بشكل كبير أفكار الانهيار الاقتصادي، الذي ألم بمصر في أعقاب وصول البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح، كما تظهر الصراع بين التجار الأوروبيين، والتجار المحليين في مصر من أجل الوصول لمصادر إنتاج الذهب في أفريقيا ما وراء الصحراء، فبدون الذهب لم يكن ممكن شراء التوابل من جزر الهند الشرقية أو الهند، وتظهر كيف عمل تجار القاهرة على توفير كل ما تحتاجه هذه التجارة، خاصة الأقمشة الحريرية الواردة من فارس إلى حلب ثم القاهرة، ولم تنجح القوى الأوروبية في تغيير مسار هذه التجارة، إلا مع نجاح الإنجليز في توقيع اتفاقية، تسمح لهم بشراء الجزء الأكبر من حرير فارس، حيث كان يتم بيعه في مراكز التجارة في غرب أفريقيا مقابل الذهب.

ومما سبق نستنتج أن، الهجرة بين المناطق العربية المختلفة، شكلت جزء مهم من وحدة النسيج العربي الاجتماعي على مدار التاريخ، سهلت الدولة العثمانية بفرض نفوذها السياسي على الأقطار العربية من هذه الهجرة، حيث كونت منها كيانًا سياسيًا واحدًا، منحت هذه الهجرة الأقطار العربية فرصة كبيرة للتفاعل الاقتصادي، بعيدًا عن أي قيود جمركية خارجية، أسهمت هذه في الترابط الاقتصادي بشكل عميق بين الأقطار العربية، وجعلت من التفاعل الاقتصادي بينها أمرًا فعالًا، لذلك فقد قام التجار الحلبيين بدور مؤثر في تجارة القاهرة خلال القرن السادس عشر، فكان لهذا الدور أثرًا مهمًا في تجارة مصر الداخلية والخارجية.

فعلى المستوى الداخلي كان هذا التواجد مؤثرًا في تزويد الحرفيين المصريين بالحرير الخام، فقد كانت القاهرة، والمحلة الكبرى، ورشيد، والإسكندرية في حاجة ماسة للحرير الخام، من أجل إعادة صناعته، وصبغه بألوان متعددة مع تزايد الطلب الداخلي عليه، وكذلك من أجل إعادة تصديره لخارج مصر، وعلى مستوى التجارة الخارجية، فقد أسهمت هجرة التجار الحلبيين إلى القاهرة في خلق تفاعلًا تجاريًا كبيرًا بين القاهرة وحلب، وربطت القاهرة بطريق الحرير البري، القادم من وسط الصين، ولم تكن مصر لترتبط به إلا من خلال هذه النخبة الحلبية، التي استقرت في القاهرة، حيث عزز الوجود الحلبي في القاهرة من وصول كميات كبيرة من منتجات الهند وفارس، وخاصة الحرير للقاهرة، حيث كانت القاهرة في حاجة شديدة إليه، من أجل إرساله إلى أفريقيا ما وراء الصحراء ،حيث كان الحرير يجد طلبًا كبيرًا في مناطق إنتاج

الذهب في كانو وتمبكتو والتكرور، مما دعم دور القاهرة في الحصول على تبر الذهب، الذي كان ضروريًا لتفعيل دورها على العديد من المحاور التجارية، سواء مع الهند أو الدولة العثمانية.

كما أكد الوجود الحلبي الكبير في القاهرة دون مشاكل اجتماعية كبيرة على وحدة التكوين الاجتماعي للمجتمعات العربية. فقد أدت وحدة الثقافة، واللغة، والدين، وتقارب القيم، والعادات، والتقاليد إلى سهولة اندماج التجار الحلبيين في القاهرة، دون إشكاليات كبيرة، كما شكلت هذه الهجرة للتجار الحلبيين فرصة جيدة لتكوين ثروات مالية كبيرة، وكذلك مكانة اجتماعية مرموقة في القاهرة، حيث صعد عدد من هؤلاء التجار إلى قمة أعلى منصب في طائفة التجار داخل القاهرة، حيث تولى بعضهم منصب شاهبندر تجار القاهرة.

الهوامش

١ - السيد سمير عبد المقصود، الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، صـ21.

٢ - نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني سيرة أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة د/رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية، 1997، صـ66.

٣ - عادل عبد الحافظ حمزة، نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك 1250-1517م/ 648-923هـ، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، صـ147.

٤ - آندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1991، صـ46.

٥ - عبد الكريم رافق بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى نابليون (1516-1798) ، دمشق ، 1968، صـ125.

٦ - آندريه ريمون، مرجع سبق ذكره، 1991، ص38.

٧ - مهنا المحمد، الجاليات الأوربية في ولاية حلب 1112-1215هـ/ 1700- 1800م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة دمشق، 2009، صـ11، على الرابط HTTPS://WWW.DIG-DOC.ORG/IMAGES/BOOK/BOOK_PIC_3352020125351.JPG

٨ - آندريه ريمون، مرجع سبق ذكره، ص38.

٩ - القسمة العسكرية، س 44، صـ13، م14، بتاريخ 1044هـ/1633م.

١٠ - السيد سمير عبد المقصود، الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، صـ21.

١١ - نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني سيرة أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة د/رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية، 1997، صـ61.

١٢ - الصالحية النجمية، س469، صـ109، م530 بتاريخ 997هـ/1579م.

١٣ - محافظ الدشت، س118، صـ305، بتاريخ 1011هـ/١٦٠٢

١٤ - القسمة العربية، س13، صـ57، م74، بتاريخ 990هـ/1582.

١٥ - نيللي حنا، مرجع سبق ذكره، صـ68.

١٦ - القسمة العربية، س3، صـ49، م96 بتاريخ 976هـ/ 1566م.

١٧ - فرناند بروديل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، ترجمة د/مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، جـ2، صـ219.

١٨ - حكم طهامسب الدولة الصفوية في الفترة بين عامي 1523 – 1576.

١٩ - تولي الشاه عباس الأول حكم فارس خلال الفترة بين 1558 1629، وتعد فترة حكمه أهم فترات قوة الدولة الصفوية، وقد تمكن الإنجليز من الحصول على حق احتكار تجارة الحرير الفارسي من الشاه عباس في العام 1617م.

20 - MASTERS BRUCE ALAN, THE ORIGINS OF WESTERN ECONOMIC DOMINANCE IN THE MIDDLE EAST: MERCANTILISM AND THE ISLAMIC ECONOMY IN ALEPPO, 1600–1750 (NEW YORK UNIVERSITY STUDIES IN NEAR EASTERN CIVILIZATION 12) (NEW YORK AND LONDON: NEW YORK UNIVERSITY PRESS, 1988, 15.

٢١ - نيللي حنا، تجار القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، صـ٦6

٢٢ - ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني القرنين السادس عشر والسابع عشر "العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الأول، الطبعة الأولي ، مؤسسة الرسالة، ، بيروت، 1989 ، ، صـ٤٥٩.

٢٣ - المرجع نفسه ، صـ٤٦٧.

٢٤ - فرناند بروديل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، ترجمة د/مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، جـ2، صـ219.

٢٥ - تأسّست شركة الهند الإنجليزية الشرقية عام 1600م، وانحصرت أعمالها في البداية خلال عام 1616م، في ممارسة الأعمال التجارية في بلاد فارس عبر جاسك. وقامت في العام التالي بتأسيس وكالتين في المناطق الداخلية الواقعة في شيراز وأصفهان. وفي عام 1617م حصلت الشركة على مرسوم "فرمان" من شاه عباس الكبير، يمنحها احتكار تجارة الحرير من الموانئ الفارسية. وقد افتتح ممثّلو الشركة وكالتهم الأولى على ساحل الخليج عام 1623م في بندر عباس (غمبرون) على الساحل الفارسي الجنوبي، إثر الانتصار الفارسي البريطاني على البرتغاليين عام 1622م. تحوّلت بعد ذلك تجارة هرمز إلى بندر عباس.

٢٦ - في عام 1623م، أبرم الهولنديون اتفاقية مع شاه عباس الأوّل تتعلّق بتجارة الحرير، حصلوا بموجبها على حقّ التجارة الحرّة على الجانب الفارسي من الخليج مقابل شراء كمية محدّدة من الحرير سنوياً من الشاه. وبالإضافة إلى مركزهم الرئيس في بندر عباس، كان لدى الهولنديين عدد قليل من المراكز الصغيرة في أصفهان. ونتيجة لتجارتهم بالسلع الفارسية وخاصة الحرير بين عامي 1623م و1630م، حقّقت شركة الهند الشرقية الهولندية أرباحاً هائلة، مما جعل الوكالة التجارية الهولندية في فارس خلال ذلك الوقت أكثر ربحاً من أي وكالة هولندية أخري في المنطقة.

٢٧ - تعرضت تجارة الحرير في حلب لهزة عنيفة مع الربع الثاني من القرن السابع عشر، بسبب توقف شاه عباس عن إرسال الحرير من أصفهان إلى حلب بتحريض من شركة الهند الشرقية الإنجليزية، للإضرار بالعثمانيين الذين كانوا على خلاف سياسي معهم. وحاول الفرنسيون إقامة صلاتهم مع بلد المنشأ فارس، لكن الأساطيل الإنجليزية والهولندية المدججة بالسلاح حالت دون وصولهم إلى أبعد من مضيق هرمز. كان الجوخ (الصوف الإنجليزي) يعرف بإمكانية بيعه بسهولة في الشمال الجبلي لبلاد فارس حيث تبقى درجة الحرارة منخفضة على مدار نصف العام. وكانت الشركة تأمل في تبادل كمية كبيرة من هذا القماش المنسوج بكثافة بالحرير الذي يتم الحصول عليه من محافظة جيلان. وفقا لذلك، تم نقل كمية معينة إلى مدينة جاسك على متن السفينة جيمس في سنة ١٦١٦، وبذلك تم وضع الركيزة التجارية لتواجد الإنجليز في منطقة الخليج. وكانت هذه العلاقة مع فارس، باعتبارها سوقًا مفتوحة للأقمشة الإنجليزية ومصدرًا للحصول على الحرير الخام، هي الشأن الرئيسي لشركة الهند الشرقية الإنجليزية عندما أسست الوكالة الإنجليزية في بوشهر في سنة ١٧٦٣. ويتضح خلال هذه مراسلات الشركة المبكرة سعي الشركة الإنجليزية إلى الحصول على نقطة انطلاق وموطئ قدم لها في تجارة الحرير. وهو ما أثر بشكل كبير على من الواضح أيضاً أن هناك اهتمام راسخ بتجارة الأقمشة والمنسوجات مع بلاد فارس. جون هايهرست ، أساس الإمبراطورية: أوائل التجارة لشركة الهند الشرقية في الحرير والصوف، مكتبة قطر الوطنية، على الرابط:- HTTPS://WWW.QDL.QA، كما يمكن مراجعة ليلي الصباغ، الجاليات الأجنبية في بلاد الشام مرجع سبق، صـ460.

٢٨ - ليلي الصباغ، المرجع نفسه، صـ462.

٢٩ - عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العصر العثماني، مجلة دراسات تاريخية ، عدد 6، دمشق، 1981، صـ6.

٣٠ -آندريه ريمون، المدينة العربية، حلب في العصر العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، ترجمة ملكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٧، صـ٨٤.

٣١ - محكمة القسمة العربية، س13، صـ84، م909، بتاريخ 1003هـ/1594م.

٣٢ - السيد سمير عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، صـ38.

٣٣ - محكمة الصالحية النجمية، س452، صـ494، م1337 بتاريخ 976هـ/1568م.

٣٤ - محكمة القسمة العربية، س6، صـ737، م695، بتاريخ 987هـ/1579م.

٣٥ - جيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الرابع من وصف مصر، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى، الخانجى ، 1984، صـ 296.

٣٦ - المرجع نفسه، صـ 291.

٣٧ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة العامة للكتاب، 1990، صـ263.

٣٨ - سحر على حنفي، دكتورة " العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000، صـ190.

٣٩ - الدشت، س109، صـ169 بتاريخ 1003ه/ -1593م.

٤٠ - الباب العالي، س13، صـ87، م406، بتاريخ 960هـ/ 1552م.

٤١ - هدى جابر، حلب في القرن السابع عشر، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001، ص 113.

٤٢ - الصالحية النجمية، س460، صـ294،م 1154،م1155، بتاريخ 987هـ/1579م.

٤٣ - نيللي حنا، تجار القاهرة، مرجع سبق ذكره، صـ70.

٤٤ - القسمة العربية، س7، صـ53، م83، بتاريخ 987هـ/1579م.

٤٥ - القسمة العربية، س3، صـ164، م312 بتاريخ 983هـ/١٥٧٥م.

٤٦ - كان الشيخ محمد بن شحاته بن جمال الدين بن يوسف الشهير بالحلبي شيخاً على الجامع الأزهر خلال الفترة 995 -1005ه/1586- 1596م.

٤٧ - القسمة العربية، س4، صـ49، م96 بتاريخ 976هـ/1568م.
٤٨ - الباب العالي، س86، صـ7، 41 بتاريخ 1015ه/1606م.
٤٩ -الدشت، س118، صـ689، بتاريخ 1011هـ/1602م.
٥٠ - سليمان محمد حسين حسانين، خان الخليلي في العصر العثماني دراسة تاريخية وثائقية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد45، 2018، صـ41
٥١ - القسمة العربية، س6، صـ328، م498 بتاريخ 987هـ/
٥٢ - تشير الدراسات الحديثة إلي أن الإنتاج الأمريكي من الفضة بلغ خلال القرن السادس عشر 17000طن، وبما يعادل 170 طن في كل عام، وأنه أرتفع
خلال القرن السابع عشر إلي 42000طن، وبما يعادل 420 طن في كل عام، وأن أوربا استوردت من أمريكا خلال القرن السابع عشر 31000طن من الفضة، وشحنت أوربا في اتجاه الشرق بدورها 12000طن، بما يعادل 40% من الفضة الواصلة إلي أوربا، هكذا توضح هذه الدراسات أن 70% من الفضة الأمريكية تم شحنها إلي أوربا، وأن 40% من الفضة الواصلة إلي أوربا تم إعادة شحنها في اتجاه المشرق، وكانت مصر تستأثر بجزء كبير من هذه الفضة، نتيجة لحاجة أوربا إلي العديد من سلعها مثل الكتان والأرز والقطن أو بضائع الشرق القادمة من خلالها مثل التوابل والبن والأقمشة القطنية. أندريه جوندر فرانك، الشرق يصعد ثانية الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي، ترجمة شوقي جلال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، صـ231.
٥٣ - القسمة العسكرية: س 1، صـ 441، م 947 بتاريخ 961هـ/1553م.
٥٤ - الإسكندرية الشرعية: س 16، صـ 192، م 476 بتاريخ 1001هـ/1592م
٥٥ - آندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين مراجعة وإشراف رءوف عباس، المجلس الألي للثقافة، القاهرة، 2005، صـ100.
٥٦ - فرناند بروديل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، الجزء الثاني، ترجمة مصطفي ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، الحضارة المادية، 1993، جـ 1 ، صـ636.
57 - TUCHSCHERER, MICHEL, STBILLITE MONETAIRE DANS L' EGYPTE OTTOMANE DU XV1 SIECLE ET COMMERCE DE L'OR EN POUDRE A PARTIR DU BILAD AL- TAKRUR, PAPERS FROM THE THIRD CONFERENCE FOR OTTOMAN IN EGYPT, EDITED BY DAINIEL CRECELIUS, MUHAMMAD HUSAM AL- DIN ISMA' IL, CAIRO, 2004, P45.
٥٨ - خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، 1971، صـ109.
59 - WALZ, TERENCE: TRADE BETWEEN EGYPT AND BILAD – AS-SUDAN, 1700-1820 CAIRO, 1978. P, 56
٦٠ - أندروهيس: المرجع السابق، صـ 123 .
٦١ - الباب العالي، س85، ص191، م993 بتاريخ 1014هـ/ 1605م.
٦٢ - الباب العالي، س 13، صـ263، م1035 بتاريخ 960 هـ/1552م.
٦٣ - أكرا، هي عاصمة غانا وقد تأسست أكرا في القرن السادس عشر كمركز لتجارة الرقيق، وخلال القرن السابع عشر تحولت لمركز تجاري كبير نتيجة لوصول البرتغاليين، وتحولت لمركز لتجارة تبر الذهب، وتشير الوثائق في الأرشيف المصري إليها باسم أكدر،الباب العالي، س 21، صـ292، م 808 بتاريخ 970 هـ/1562م.
٦٤ - أحمد السيد الصاوي، الطريق الغربي لتبر السودان، المرجع السابق، صـ65.
٦٥ - خليل ساحلي أوغلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، 1971، ، صـ147.
٦٦ - نيللى حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني سيرة أبو طاقية شهبندر التجار ، ترجمة د/رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية،1997، صـ105.
٦٧ - لمزيد من التفاصيل: عن هذه الممالك يمكن الرجوع إلى محمد الغربي: مرجع سبق ذكره، صـ 53، صـ70.
٦٨ - عرفت منية بولاق " ببولاق التكرور" نسبة إلي أحد الصلحاء التكارنة وهو الشيخ أبو محمد يوسف بن عبد الله التكروري وكان يعاصر الخليفة العزيز بالله الفاطمي وقد بلغ من كثرة التكارنة بمصر أن خصص لهم رواق بالأزهر الشريف، شوقي عبد القوي عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، صـ53.
٦٩ - سجلات محكمة القسمة العربية، س24، صـ270، م437 بتاريخ 1028هـ/1618م.
٧٠ - القسمة العسكرية، س1، صـ16، م354 بتاريخ 969هـ/1561م.

٧١ - سجلات محكمة الصالحية النجمية، س451، صـ83، م264 بتاريخ 972هـ/1564م.
٧٢ - القسمة العسكرية، س15، صـ198، م299بتاريخ 995هـ/1587م.
٧٣ - بوفيل، الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى ، ترجمة زاهر رياض ، الأنجلو المصرية ، 1968، صـ 174 .
٧٤ - محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، صـ 486.
٧٥ - الباب العالي: س 21، صـ 139، م 406 بتاريخ 970هـ/1562م؛ صـ 300، م 834 بتاريخ 970هـ/1562م .
٧٦ - علي السيد علي محمود، التبادل التجاري بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته علي أحوال مصر المملوكية، ضمن كتاب العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، إشراف رءوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987،، صـ88.
٧٧ - محمد عبد المعطى الإسحاقي: أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، الطبعة الأولى، المطبعة العثمانية، القاهرة، 1304هـ ، صـ 186
٧٨ - طولون: س 226، صـ 25 ، 59 بتاريخ 1164هـ/ 1750م .
٧٩ - الباب العالي، س85، ص191، م993 بتاريخ 1014هـ/ 1605م.
٨٠ - كارستين نيبور، رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (1761/1767)، الجزء الأول، ترجمة مصطفى ماهر، المطبعة العالمية، 1977، صـ 261 .
٨١ - طولون: س 178، صـ 281، م 1090 بتاريخ 991هـ/ 1583م .
٨٢ - الباب العالي، س17، صـ433، م1177 بتاريخ 966هـ/1558م.
٨٣ - علي السيد علي محمود، المرجع السابق، صـ91.
٨٤ - القسمة العسكرية، س64، صـ202، بدون رقم، بتاريخ 1070هـ/1659.
٨٥ - طولون الشرعية، س162، صـ21، م130 بتاريخ 944هـ/ 1533م.
٨٦ - الباب العالي، س21، صـ29، م 75، بتاريخ 970هـ/1562م
٨٧ - الصالحية النجمية : س 486 ، صـ 385 ، م 1525 بتاريخ 1024هـ/1615م
٨٨ - الباب العالي، س33، ص287، م1170 بتاريخ 972هـ/1564م.
٨٩ - الباب العالي: س 21، صـ 139، م 406 بتاريخ 970هـ/1562م؛ صـ 300، م 834 بتاريخ 970هـ/1562م .
٩٠ - الصالحية النجمية: س465 ، صـ 135 ، م 555 ، بتاريخ 990هـ/1582م ؛ القسمة العربية : س 10 ، صـ 49 ، م 78 بتاريخ 1002هـ/ 1593م .
٩١ - الصالحية النجمية: س 458 ، صـ 72 ، م 289 بتاريخ 986هـ / 1578م.
٩٢ - القسمة العربية، س7، صـ7، م17 بتاريخ 976هـ/1568م.
٩٣ - لمزيد من التفاصيل حول تجارة التوابل والتجار الكارمية يمكن مراجعة، حسام محمد عبد المعطي، التجار الكارمية في مصر في العصر العثماني 1517- 1630، مجلة أسطور، المركز العربي للدراسات السياسات، الدوحة، قطر، العدد 2يوليو 2015، صـ88- صـ118.
٩٤ - الباب العالي، س 21 ، صـ 59 ، م 157 بتاريخ 970هـ / 1562م .
٩٥- القسمة العسكرية، س 15 ، صـ 152 ، م 232 بتاريخ 995هـ / 1586م .
٩٦ - الباب العالي، س 49 ، صـ 419 ، م 2266 بتاريخ 992هـ / 1584م .
٩٧- القسمة العربية، س 6 ، صـ 483 ، م 783 بتاريخ 987هـ /1579م.
٩٨ - القسمة العسكرية، س 60 ، صـ 69 ، م 86 بتاريخ 1063هـ / 1652م .
٩٩ - نيللي حنا، تجار القاهرة مرجع سبق ذكره، صـ85
١٠٠- محكمة الإسكندرية الشرعية، س43، صـ9، م21، بتاريخ 1018هـ/1609م.
١٠١-الباب العالي، س37، ص 476، م1804، بتاريخ 984هـ/1576م.
١٠٢- القسمة العربية، س11، ص 342، م544، بتاريخ 1004هـ/1595م.
١٠٣- القسمة العربية، س6، ص 199، م309، بتاريخ 987هـ/1579م.
١٠٤- القسمة العسكرية، س1، ص 568، م1170، بتاريخ 969هـ/1561م.
١٠٥ - السيد سمير عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، صـ115.
١٠٦- الدشت، س102، ص 12، م21، بتاريخ 995هـ/1586م.
١٠٧ - القسمة العربية، 1، ص12، م16، بتاريخ 970 هـ/1560.
١٠٨ - القسمة العربية، س16، صـ152، م268، بتاريخ 1013هـ/1604م.
١٠٩ - القسمة العربية، س21، صـ214، م310، بتاريخ 1025هـ/1616م.

١١٠- القسمة العسكرية: س 131، صـ 87، م 177 بتاريخ 1142هـ / 1729م.
١١١ - شوقي عبد القوى عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة العدد 151، الكويت، 1990، صـ 276.
١١٢ - الصالحية النجمية: س 452 ، صـ 228 ، م 614 بتاريخ 975هـ/ 1567م .
١١٣ - الدشت، س111، صـ1095، بتاريخ 1005هـ/1596م.
١١٤ - طولون الشرعية: س 181 ، صـ 290 ، م 991 بتاريخ 994هـ/ 1585م .
١١٥ - نعيم زكي فهمي سليمان، طرق التجارة الدولية و محطاتها بين الشرق و الغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973، صـ273.
١١٦ - دشت س 75، صـ 33، عام 980هـ/1572م.
١١٧ - القسمة العربية، س3، صـ 92، م172 بتاريخ 976هـ/ 1568م.
١١٨ - محافظ الدشت، س69، صـ8، بتاريخ 976هـ/1568م.
١١٩ - الباب العالي، س75 ، صـ853 ، م3090 بتاريخ 1010هـ/1601 م .
١٢٠ - القسمة العسكرية، س42، صـ164، م259، بتاريخ 1040هـ/1630م.
١٢١ - سليمان محمد حسين حسانين، مرجع سبق ذكره، صـ82.